جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم اقتصاديات المال والأعمال

أثر هيكل التجارة الخارجية على تكوين رأس المال في الأردن.

The Impact of Foreign Trade Structure on The Capital Formation in Jordan.

إعداد

سميره موسى زيد الشرعة

الرقم الجامعي

1620507010

إشراف

الدكتور عبدالله محمد غزو

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت.

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

العام الدراسي

٢٠١٨/ ٢٠١٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الموقع أدناه (سميره موسى زيد الشرعة) أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي، للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / / 2019

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: سميره موسى زيد الشرعة **الرقم الجامعي: 1620507010**

تخصص: اقتصاديات المال والأعمال **الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية**

أعلن بأنني قد ألتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"أثر هيكل التجارة الخارجية على تكوين رأس المال في الأردن"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أُعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيله إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون إن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب :..... التاريخ: / / 2019

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر هيكل التجارة الخارجية على تكوين رأس المال في الأردن

The Impact of Foreign Trade Structure on The Capital Formation in Jordan.

وأجيزت بتاريخ / / 2019 م

إعداد الطالبة

سميره موسى زيد الشرعة

إشراف

الدكتور عبدالله محمد غزو

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتـــور: عبدالله محمد غزو	مشرفا ورئيسا	.....
الدكتـــور: علي مصطفى القضاة	عضوا	.....
الأستاذ الدكتور: احمد إبراهيم ملاوي	عضوا خارجيا	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من غمرتني بدفء حنانها وحسن رعايتها، إلى أسمى عبرة اقتديت بها، إلى من أنارت طريقي وكانت خير سند لي في مشواري، التي فرحت لأفراحي وتألمت لأحزاني، إلى من أعيش بسر دعائها، إلى من أحاطتني بحبها ورعايتها (**إليك أمي**).

إلى الذي علمني إن الحياة حذر وخوف ورجاء وأمل، إلى من علمني معنى الوفاء، إلى من أحاطني بالرعاية وغرس في قلبي حب الخير والأخلاق، إلى من أخذت منه العزّ والكبرياء، ولبّ لي النداء في الشدّة والرخاء (**إليك أبي**) .

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي، إلى الأعزاء على قلبي، أخي، **محمد**، وأخواتي، **أمل، وآمال**.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي، إلى من تميزوا بالوفاء والعطاء، إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم، صديقاتي:

سحر بني عيسى، أزهار القيسي، روان زقزوق، م. وسن بخيت السردي، منى المشاقبة، وجدان البدارين.

الباحثة

سميره موسى زيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد الله العزيز الكريم صاحب الخير العظيم الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع فإليك ربي حمدي وشكري.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى الدكتور المحترم والمتواضع **(عبدالله محمد غزو)**، الذي قدم لي الكثير من العون والمشورة طوال فترة إشرافهُ على رسالتي، والذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة، فجزاهُ الله عني خير الجزاء وبارك له في أهله وعمله.

كما أقدم شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل (د.علي مصطفى القضاة، أ.د.احمد إبراهيم ملاوي) تفضلهم في قبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم القيمة على ما جاء فيها راجياً أن أكون أهلاً للإفادة من توجيهاتهم.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم اقتصاديات المال والأعمال.

والله ولي التوفيق

الباحثة

سميره موسى زيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

تفويض ..... ب

الإهداء ..... ه

الشكر والتقدير ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

قائمة الجداول ..... ي

قائمة الأشكال ..... ك

الملخص باللغة العربية ..... ل

Abstract ..... م

الفصل الأول :الإطار العام للدراسة ١

1-1 المقدمة ١

2-1 مشكلة الدراسة ٢

3-1 أهمية الدراسة ٣

4-1 أهداف الدراسة ٣

5-1 فرضيات الدراسة ٤

6-1 التعريفات الإجرائية ٤

7-1 متغيرات الدراسة ٦

8-1 المنهجية ونموذج الدراسة ٦

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة ٨

1-2 تمهيد ٨

2-2 التجارة الخارجية ٩

1-2-2مفهوم التجارة الخارجية ٩

2-2-2 أهمية التجارة الخارجية ١٠

3-2 أسباب قيام التجارة الخارجية ١١

4-2 نظريات التجارة الخارجية ١٦

1-4-2 النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية ١٦

2-4-2 النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-2 منافع التجارة الخارجية ٢١
1-5-2 الآثار الساكنة للتجارة الخارجية ٢١
2-5-2 الآثار الديناميكية للتجارة الخارجية ٢١
6-2 دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية ٢٢
7-2 التكوين الرأسمالي ٢٣
8-2 العوامل المؤثرة على التكوين الرأسمالي ٢٥
9-2 العلاقة بين التجارة الخارجية والتكوين الرأسمالي ٢٨
1-9-2العلاقة بين الصادرات والتكوين الرأسمالي ٢٩
2-9-2 العلاقة بين المستوردات والتكوين الرأسمالي ٣٠
٢ -١٠ الدراسات السابقة ٣١
الفصل الثالث : التجارة الخارجية والتكوين الرأسمالي في الاقتصاد الأردني ٣٩
1-3 تمهيد ٣٩
2-3 الميزان التجاري ٤٠
3-3 تطور الصادرات الأردنية للفترة (1985-2017) ٤٢
1-3-3 تطور التركيب السلعي والأهمية النسبية للصادرات الأردنية للفترة (1985-2017) ٤٤
2-3-3 التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية (1985-2017) ٤٧
4-3 تطور المستوردات الأردنية للفترة (1985-2017) ٤٩
1-4-3 تطور التركيب السلعي والأهمية النسبية للمستوردات الأردنية (1985-2017) ٥١
2-4-3 التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية (1985-2017) ٥٣
5-3 التكوين الرأسمالي ٥٦
الفصل الرابع : التحليل القياسي ٥٩
1-4 منهجية الدراسة ٥٩
2-4 النموذج القياسي ومتغيرات الدراسة ٥٩
3-4 الاختبارات الإحصائية ٦١
1-3-4اختبار جذر الوحدة ٦١
2-3-4 اختبار التكامل المشترك ٦٣
3-3-4 اختبار فترات الإبطاء ٦٤
4-3-4 طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً ٦٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات ٦٩
1-5 النتائج ٦٩
٢-٥ التوصيات ٧٠
المصادر والمراجع ٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	الميزان التجاري (1985-2017)	**43**
(2)	التركيب السلعي والأهمية النسبية للصادرات الأردنية للفترة (1985-2017)	**46**
(3)	التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية (1985-2017)	**50**
(4)	التركيب السلعي والأهمية النسبية للمستوردات الأردنية (1985-2017)	**54**
(5)	التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية (1985-2017)	**59**
(6)	التكوين الرأسمالي في الأردن (1985- 2017)	**60**
(٧)	نتائج اختبار (ديكي- فولر الموسع) للاستقرار	**66**
(٨)	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن	**67**
(٩)	نتائج اختبار فترات الابطاء	**69**
(١٠)	نتائج تقدير نموذج الدراسة	**70**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	أسباب قيام التجارة الخارجية	**12**
(٢)	الميزان التجاري	**44**
(٣)	اختبار كوزم	٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر هيكل التجارة الخارجية على تكوين رأس المال في الأردن

إعداد

سميره موسى زيد الشرعة

إشراف

الدكتور عبدالله محمد غزو

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1985-2017) سنوية، وبعد أختبار استقرار البيانات بواسطة اختبار ديكي _ فولر الموسع (ADF) تبين أنها ليست مستقرة عند المستوى، ومن خلال اختبار جوهانسن (Johanson) للتكامل المشترك تبين وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة؛ لذلك تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لكل من الصادرات والمستوردات الرأسمالية على التكوين الرأسمالي في الأردن، وأثرا سلبياً وذو دلالة إحصائية للمستوردات من السلع الاستهلاكية على التكوين الرأسمالي في الأردن.

أوصت الدراسة بالعمل على تشجيع قطاع الصادرات لما له من أثراً إيجابياً على التكوين الرأسمالي في الأردن، والتقليل ما أمكن من مستوردات السلع الاستهلاكية ومحاولة إحلالها بالإنتاج المحلي نتيجة لأثرها السلبي على التكوين الرأسمالي في الأردن.

الكلمات المفتاحية : هيكل التجارة الخارجية، التكوين الرأسمالي، المربعات الصغرى المصححة كلياً.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of Foreign Trade Structure on Capital Formation in Jordan

By

Samira Mousa Zaid Alshra'ah

Supervision

Dr. Abdullah Mohammed Ghazo

Abstract

This study aimed to investigation the impact of foreign trade structure on capital formation in Jordan during the time period (1985-2017), After testing the data stationary by augmented Dicky_Fuller test, the data is found non stationary at level, and through Johansson cointegration test, the study variables were found to be cointegrated; Therefore, the study model is estimated using a fully modified least squares, The results of the study showed that there is a positive statistically significant impact for export and import of capital goods on capital formation in Jordan, and negatively statistically significant impact for imports of consumption goods on capital formation in Jordan.

The study recommended that to promote export due to existence of a positive impact on capital formation in Jordan, and to minimize as possible as imports of consumption goods, and try to replace them with local production as a result of their a negative impact on the capital formation in Jordan.

Keywords: Foreign Trade Structure, Capital formation, a fully modified least squares (FM-OLS).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية إحدى المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطوراً لهذهِ العلاقات، فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، وكذلك تلعب دوراً هاما في الثروة الوطنية للأمم (تكوين رأس المال) وعلاوة على ذلك، تزيد التجارة من التخصص في الإنتاج الذي يؤدي إلى الإنتاج الكفؤ والتوزيع الأمثل للموارد (smith , 1776).

يتوقع أن يكون هيكل التجارة الخارجية أثراً إيجابياً على التكوين الرأسمالي، حيث إن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج، الأمر الذي يشجع على مزيداً من الاستثمارات وبالتالي زيادة تراكم رأس المال.

تؤدي التجارة الخارجية للأردن دوراً هاماً وحيوياً للاقتصاد الأردني، حيث أن إمكانياته المادية المحدودة تجعله بحاجة إلى التبادل التجاري مع الدول الأخرى، ولا يخفى أن ارتفاع حجم المستوردات يشكل عبء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموجودات من العملة الصعبة، كون الاقتصاد الأردني يتميز بأنه اقتصاد حر، وموجه إلى السوق، كما أنه يزخر بوفرة العديد من الموارد الطبيعية ولا سيما الفوسفات والبوتاس، وأيضاً بوفرة الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اتسمت التجارة الخارجية الأردنية بعجز الميزان التجاري المزمن، فحجم المستوردات يفوق حجم الصادرات، فقد بلغ حجم الصادرات الكلية (5303.1) مليون دينار خلال عام 2017، أما قيمة المستوردات فقد بلغت (14488.6) مليون دينار خلال نفس العام ، وللتجارة الخارجية تأثير على عملية تراكم رأس المال (الاستثمار) في الدول النامية من خلال المستوردات من السلع الرأسمالية، كون هذه السلع تعمل على زيادة الإنتاج والاستثمار، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وايضاً تلعب دوراً هاماً للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دوراً في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة عملية التكوين الرأسمالي والنهوض بالاقتصاد.

2-1 مشكلة الدراسة:

نظراً لما يعانيه الأردن كباقي الدول النامية من تدني حجم التكوين الرأسمالي، وعلى الرغم من سعي هذه الدول بصورة مستمرة إلى تطوير حجم رأس مالها المستثمر، لأنه القاعدة الأساسية في الإنتاج، التي تعتمد علية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكون هناك العديد من المتغيرات التي قد تؤثر على التكوين الرأسمالي في الأردن، ومن هذه المتغيرات مكونات التجارة الخارجية، ونظراً لجدلية آلية التأثير بين مكونات التجارة الخارجية من جهة، والتكوين الرأسمالي من جهة أخرى، اصبحت محل اهتمام للقيام بهذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة كونها الأولى حسب علم الباحثة التي تتناول أثر هيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي الإجمالي، الذي يعتبر محركاً رئيسياً للنمو الإقتصادي والذي بدوره يترك أثراً على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وتزداد أهمية هذه الدراسة نظراً للتحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني مثل ارتفاع الدين، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل البطالة، والحاجة الملحة إلى مزيداً من الاستثمارات، وتأتي هذه الدراسة لتكون عوناً لصاحب القرار في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص السياسة المالية لترتيب أولويات التجارة الخارجية خدمةً لزيادة الاستثمارات، وعوناً للطلبة والباحثين لتوضيح طبيعة العلاقة بين هيكل التجارة الخارجية من جهة والتكوين الرأسمالي من جهة أخرى .

4-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة:

1- تحليل مكونات التجارة الخارجية من حيث (نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي ونسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي).

2- اختبار أثر هيكل التجارة الخارجية من حيث (نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي ونسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي) على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد الأردني، من خلال اختبار نموذج قياسي مناسب لذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-5 فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :-

1- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الصادرات من السلع الإستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي على نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الصادرات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي على نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة المستوردات من السلع الإستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي على نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة المستوردات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي على نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

1-6 التعريفات الإجرائية:

-التجارة الخارجية: تعرف بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية، والتبادل التجاري والذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال (عبد الحميد ، 2013).

-التجارة الخارجية: (هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (عبد العظيم، 2000) .

-الصادرات: تعرف الصادرات على أنها المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي، متمثلة بسلع وخدمات يتم شحنها أو تقديمها لبلد أخر ليتم بيعها أو تداولها ونقلها للأجانب (الشمري ، 2014) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-المستوردات: هي عبارة عن السلع والخدمات التي يتم استيرادها من دول مختلفة، وذلك لسد فجوة الطلب المحلي، وإشباع حاجات المجتمع من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وتزداد المستوردات عندما يعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب المحلي (زغير، 2015).

-السلع الرأسمالية: هي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، كالمكائن والآلات والمعدات الصناعية ومعدات النقل والمصانع بصورة عامة وغيرها(Ross, 2018) .

- السلع الاستهلاكية: هي السلع التي تشبع حاجات نهائية لدى الأفراد، ولها نوعين؛ سلع معمره ،وهي تعتبر سلع استهلاكية ذات فترة عمرية طويلة ويتم استخدامها بمرور الوقت وعادةً ما تكون الفترة العمرية للسلع ثلاث سنوات أو أكثر، وسلع غير معمره وهي لها فترة عمرية قصيرة وتكون الفترة العمرية أقل من ثلاث سنوات (Ross, 2018).

- الناتج المحلي الإجمالي: هو القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة والنهائية التي تم إنتاجها داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة (حلس، 2016) .

-التكوين الرأسمالي: هو عبارة عن مجمل النفقات على الزيادة في الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً إليه صافي التغيرات في مستوى المخزون، وتشمل الأصول الثابتة؛ تحسينات الأراضي واستصلاحها، ومشتريات الآلات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمباني التجارية والصناعية (البنك الدولي ، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-1 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع هو نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي .

المتغيرات المستقلة :

1-نسبة صادرات السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي.

2-نسبة صادرات السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي.

3-نسبة مستوردات السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي.

4-نسبة مستوردات السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي.

5-نسبة الادخار للناتج المحلي الإجمالي.

6-سعر الفائدة الحقيقي على الإيداعات لأجل.

8-1 المنهجية ونموذج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج القياسي لاختبار فرضياتها، والوصول إلى أهدافها، وتم تطبيق جميع الاختبارات اللازمة على بيانات متغيرات الدراسة الداخلة في النموذج القياسي الآتي (عرقوب، 2008) و (leff, 1988):

$$\frac{I}{GDP} = f\left(\frac{S}{GDP}, RR, \frac{\mathrm{XC}}{\mathrm{GDP}}, \frac{\mathrm{XK}}{\mathrm{GDP}}, \frac{\mathrm{MC}}{\mathrm{GDP}}, \frac{\mathrm{MK}}{\mathrm{GDP}}\right)$$

حيث أن:

$\frac{I}{\mathrm{GDP}}$: نسبة التكوين الرأسمالي (الأستثمار) للناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{\mathrm{S}}{\mathrm{GDP}}$: نسبة الادخار للناتج المحلي الإجمالي.

RR : سعر الفائدة الحقيقي على الإيداعات لأجل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$\frac{XC}{GDP}$: نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{XK}{GDP}$: نسبة الصادرات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{MC}{GDP}$: نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{MK}{GDP}$: نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي.

وسيتم التطرق للاختبارات الإحصائية والمنهجية المستخدمة في التحليل بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة، وخاصة في الدول النامية من خلال دورها الإيجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي، وإحداث التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وتوفير السلع الاستهلاكية والإنتاجية الضرورية، ومنذ أقدم العصور مارست الأمم التبادل التجاري، ولكن بكميات قليلة، وكانت مقتصرة على أنواع معينة من السلع نظراً لظروف الإنتاج، والنقل والمواصلات في تلك العصور، إلا إن التبادل التجاري توسع كثيراً، وتطور نوعياً بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا وحيث إن التجارة الخارجية تسمح بسد العجز الذي تعاني منه بعض الدول في محدودية مواردها الطبيعية والبشرية، حيث الصادرات والمستوردات من السلع الرأسمالية لها أثراً واضحاً في دفع عجلة الاقتصاد، كون هذه السلع هي المحرك الأساسي للتكوين الرأسمالي(الاستثمار)، وذلك لتأثيرها الإيجابي في العملية الإنتاجية، ومن الأمثلة على ذلك دول شرق آسيا التي تتميز بالانفتاح تجاه العالم الخارجي، حيث إن تجارة تلك الدول لها تأثيراً إيجابياً على التكوين الرأسمالي، وذلك نتيجة للمستوردات من السلع الرأسمالية، وتؤكد المدرسة الكلاسيكية الحديثة إن سبب قيام التجارة الخارجية يعود إلى اختلاف وفرة عناصر الإنتاج، وذلك بسبب الميزة النسبية من دولة لأخرى، حيث تتخصص كل دولة بإنتاج السلع كثيفة العنصر الوفير بها، وبعد ذلك تعمل على تصديرها، وبذلك تعمل التجارة الخارجية على تعظيم الإنتاج محلياً ودولياً، ومن ثم زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي لتلك الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد تناول هذا الفصل مفهوم كل من التجارة الخارجية، والتكوين الرأسمالي، وأهمية التجارة الخارجية، وأسباب قيامها بين الدول، وأهم نظريات التجارة الخارجية، ومن ثم العلاقة بين التجارة الخارجية والتكوين الرأسمالي، وعرض بعض الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.

2-2 التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من الموضوعات المهمة التي تناولها الاقتصاديون نظراً لمكانتها المؤثرة، والحيوية في ازدهار النشاط الاقتصادي، وذلك للتخلص من الآثار الاقتصادية السلبية التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية، ومنها العوائق الاقتصادية، والركود الاقتصادي، وتبعية الدول النامية.

2-2-1 مفهوم التجارة الخارجية:

عُرفت التجارة الخارجية بعدد من التعاريف، فمثلاً عرفت؛ بأنها جزء لا يتجزأ من علم الاقتصاد، الذي يهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية، والتبادل التجاري والذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صُوره الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال (عبد الحميد، 2013)، أو بأنها عملية التبادل التجاري في السلع، والخدمات وغيرها، من عوامل الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف الحصول على عوائد متبادلة لأطراف التبادل (عبد العظيم، 2000).

وقد عرف (chand, 2017)، التجارة الخارجية بأنها عبارة عن مجموعة من النشاطات، التي تعتمد على تداول المنتجات بين الدول، أي تبادل السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية والإقليمية أما (حشيش، 2000) فقد عرف التجارة الخارجية بأنها تشمل كل من الصادرات، والواردات المنظورة وغير المنظورة، وبناءاً على التعاريف السابقة ترى الباحثة بأن التجارة الخارجية هي حركة السلع، والخدمات ، ورؤوس الأموال بين الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-2 أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات المهمة وجزءاً مهماً من اقتصاد أغلب الدول، إذ تعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية في تلك الدول، من خلال التوسع بمجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، وعدا عن ذلك تعتبر مؤشراً على قدرة الدولة الإنتاجية، والمنافسة في السوق الدولي، لارتباطها بالموارد الإنتاجية المتاحة، ومقدرة الدولة على تخصيص تلك الموارد والاستفادة من التصدير والاستيراد لزيادة مستويات الدخل فيها، وبالتالي ينعكس على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ومن ثم ترك أثراً إيجابياً على الميزان التجاري (الجمل، 2003).

وتعمل التجارة الخارجية على تحسين إنتاجية عنصر العمل، مما تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية، وبالتالي تقلل من تكاليف الإنتاج، كما أنها تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وزيادة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، حيث تقوم الدولة باستيراد السلع والخدمات التي لا تتوافر لديها، بسبب عدم توفر الموارد الطبيعية أو بسبب الظروف المناخية التي لا تساعد على إنتاج السلع والخدمات محلياً، أو تكلفة إنتاجها محلياً أعلى من تكلفة استيرادها، وبذلك تستطيع الدولة من الحصول على ما تحتاج إليه من السلع التي لا تستطيع إنتاجها محلياً، لذلك تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية لدول العالم لمواكبة التطور وتحقيق التنمية الاقتصادية، وعن طريقها تحصل الدول على القروض، أو تقدم القروض التي تعتبر شكل من أشكال انتقال السلع والخدمات من دولة لأخرى، فالدول المقترضة قد تحصل على الأموال على شكل سلع، وآلات، وعندما تقوم برد الديون المقترضة قد تصدر السلع، والخدمات التي تنتجها إلى الدول التي اقترضت منها أو إلى الدولة الأخرى، وذلك للحصول على العملة الأجنبية التي تسدد بها ديونها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يعني إن الدول لا تقترض النقود لذاتها، وإنما لترفع من قدرتها الإنتاجية، وتزيد من مستوى معيشة أفرادها، ولهذا فهي تقوم باستبدال هذه النقود بالسلع، والخدمات اللازمة لتطوير اقتصادها (العرب، 2003).

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في اقتصاد أي دولة لما لها من أهمية كبيرة، في ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، وإيجاد منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، والسماح للدول بالتخصص في إنتاج السلع التي يتلائم صنعها مع الموارد المتاحة بتكلفة منخفضة، واستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها محلياً تكاليف مرتفعة، وبالتالي تحقيق اكبر قدر من المنافع في ظل الموارد المتاحة.

3-2 أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرى ساموبلسون أن السبب الرئيسي والأساسي لقيام التجارة الخارجية؛ المنافع التي تتبادلها الدول جراء التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي لابد أن يعمل على زيادة معدلات التبادل الدولي، وبالتالي زيادة مستويات الناتج القومي، التي تحقق مستويات مرتفعة للعيش في كافة أرجاء الدول المشاركة في ذلك التبادل التجاري (Samuelson, 1990)، ومن خلال الشكل رقم (1)، الذي يسلط الضوء على أهم أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (1): أسباب قيام التجارة الخارجية

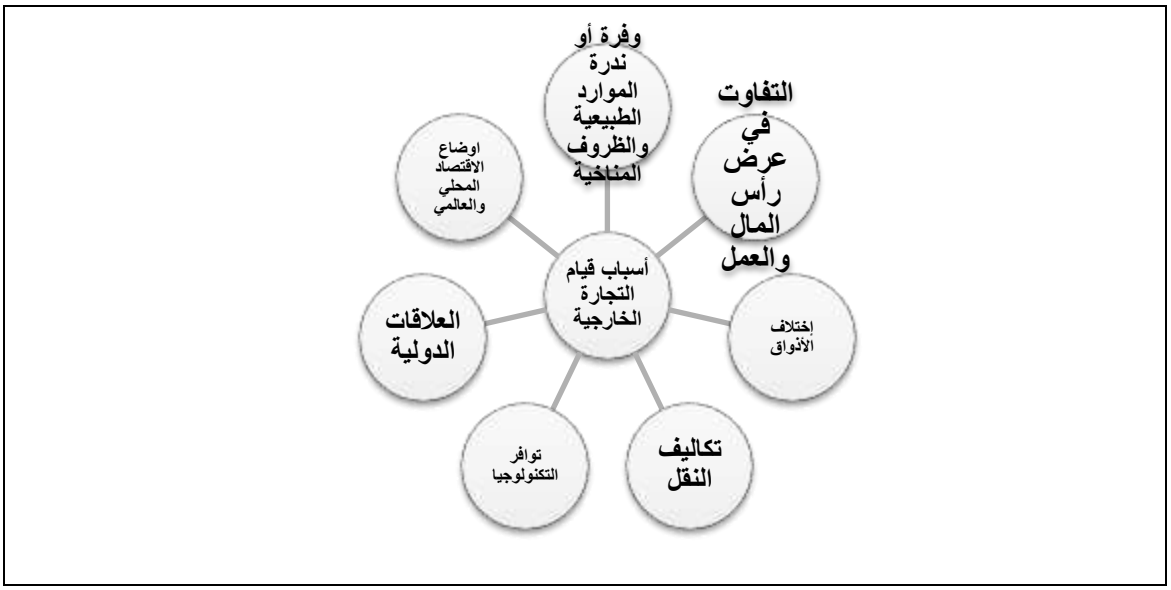

أولا :وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية:

نظراً لاختلاف الظروف المناخية والموارد الطبيعية بين الدول، حيث تتميز كل دولة بامتلاكها موارد معينة، وتتصف بظروف مناخية معينة، تتخصص بإنتاج السلع، والخدمات التي تتناسب مع مواردها وظروفها المناخية، فمثلاً بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تتخصص بزراعة القهوة، وتقوم بمبادلتها بالسلع التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر بكميات كبيرة في الدول ذات المناخ الصحراوي مثلاً؛ كدول الخليج، وهنالك بلدان تتميز بالمناخ البارد، وأخرى بالمناخ الحار، وأخرى بمناخ أستوائي، وهذا التنوع في المناخ يؤثر على ظروف الإنتاج، بحيث هنالك منتجات لا يمكن إنتاجها إلا في المناطق الحارة، فمثلاً مصر تتمتع بوفورات الحجم في إنتاج القطن لأنه ينتج بكميات كبيره مما يسبب انخفاض متوسط التكاليف، وبالتالي انخفاض أسعاره مقارنة بإنتاجه في بريطانيا مثلاً، مما يسبب زيادة تصديره، من مصر لبريطانيا، وقيام مصر باستيراد منتجات من بريطانيا وبالتالي قيام التجارة بين الدولتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التفاوت في عرض رأس المال والعمل:

أن تخصص أي بلد بإنتاج سلعة ما لا يتحدد بناءاً على إمكانياتها الطبيعية فقط، وإنما على مدى توافر اليد العاملة، ورأس المال، فأي بلد من بلدان العالم يوجد لديه وفرة في عنصر من عناصر الإنتاج، ويفتقر إلى عنصر آخر، فدولة معينة تكون لديها وفرة في عنصر العمل، ولكنها تفتقر إلى عنصر رأس المال اللازم للإنتاج، وبالتالي تتخصص تلك الدولة بالصناعات الخفيفة مثل (صناعة الملابس، والمواد الغذائية) لأنها تعتمد على حجم عمالة كبير، ومستوى الأجور متدني، ولا تتطلب رؤوس أموال عالية وقد يكون عنصر العمل في بعض البلدان قليلاً ولكن لديها حجم رأس مال كبير وبالتالي تتخصص هذه البلدان بإنتاج الصناعات الثقيلة مثل (صناعة الآلات، والطائرات، والسيارات لأن هذه الصناعات تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة في حال توفرت لديها الخبرات والمعارف، وقد تنتقل رؤوس الأموال إلى دول يتوفر بها عنصر العمل بشكل كبير، فمثلاً تتجه بعض الشركات للاستثمار في الصين وذلك لأنها ذات كثافة سكانية مرتفعة، وتوفر عمالة بأجور منخفضة وذات كفاءة إنتاجية عالية وبذلك تنشئ تجارة خارجية (عبد السلام، 2010).

ثالثاً: اختلاف الميول والأذواق، الناجم عن التفضيل النوعي للسلع ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة:

يسعى المستهلكين بشكل عام للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد، وقد لا تكون تلك السلع متوفرة في بلد المستهلك مما يضطر إلى استيرادها من دول أخرى (جويد، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: تكاليف النقل:

إن تكاليف النقل لسلعة معينة تعتبر عاملاً هاماً في أداء التجارة الخارجية، وذلك لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج للسلعة، ومن ثم إلى سعر السلعة، فأذا كان سعر السلعة المحلي مضافاً إليه تكاليف النقل إلى الخارج أدنى من سعرها الدولي، تكون هذه السلعة ملائمة للتصدير، وإذا كان سعر السلعة الدولي مضافاً إليه تكاليف النقل إلى الداخل أدنى من سعرها المحلي، تكون هذه السلعة قابلة للاستيراد، وإذا تحققت الشروط السابقة، فأن السلعة تعتبر قابلة للتبادل دولياً، وغالباً ما يحدث ذلك إذا كانت صناعات الدولة قريبة من السواحل البحرية أو المنافذ الحدودية، فأنها تستطيع تصريف منتجاتها بشكل اكبر مقارنة بالدولة التي لا تتوفر لها نفس الظروف، وبالتالي فأن تكلفة النقل تساعد على قيام التجارة بين الدول، وخاصة الدول المجاورة، وهذا يعني إن عملية الإنتاج لا تتكامل إلا إذا كانت تكاليف النقل مناسبة لتصريف المنتجات (الزوكة، 1988).

خامساً: توافر التكنولوجيا:

للتقدم التكنولوجي أثراً إيجابياً على قيام التجارة بين الدول، حيث تستطيع الدول التي تتوافر لديها تكنولوجيا متطورة، من إنتاج سلع رأسمالية مثل؛ الآلات، والمعدات، لذا فأنها تتخصص بإنتاج السلع الرأسمالية، وهذه التكنولوجيا قد لا تكون متوفرة لدول أخرى، ومن ثم لا تستطيع إنتاج تلك السلع بل تقوم باستيرادها، وبالتالي فأن التطور التكنولوجي يعد سبباً في قيام التجارة الخارجية (السريتي، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: العلاقات الدولية:

تؤدي العلاقات الدولية إلى ربط المجتمعات مع بعضها البعض، حيث لا تستطيع أي دولة أن تعيش مكتفية ذاتياً دون علاقات اقتصادية، لذلك تسعى الدول إلى تحسين علاقاتها الدولية من أجل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وذلك لتنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأعضاء في هذه التكتلات، وذلك للحصول على منافع من خلال توفير أسواق كبيرة لتصريف منتجاتها، واستيراد المنتجات الضرورية التي يحتاج إليها اقتصاد هذه الدول (رهبان، 2003).

سابعاً: أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

حتى تزدهر الصناعة داخل الاقتصاد المحلي تحتاج إلى المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة لذلك، لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه تلك الصناعة، وكما إن لنمط الطلب الاستهلاكي دوراً في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة، وذلك عن طريق إستيراد كميات من سلع معينة تتلائم مع ذلك النمط الاستهلاكي في ظل الدخل المحلي المتاح الذي يؤثر على حجم تلك المستوردات، وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد العالمي الذي تؤثر ظروفه على حجم الصادرات للاقتصاد المحلي (وفا، 2000).

تستنتج الباحثة بناءاً على ما سبق، بأن أسباب قيام التجارة الخارجية يرجع إلى سبب رئيسي يتمثل بالمشكلة الاقتصادية، أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية في أي بلد قياساً بالاحتياجات المختلفة لإشباع الحاجات الإنسانية، لذلك لابد من قيام التجارة الخارجية لتحقيق أعظم منفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-2 نظريات التجارة الخارجية:

منذ ظهور الثورة الصناعية في انجلترا في أواسط القرن الثامن عشر، وانتشارها تدريجياً حول العالم صاحبها حاجة ملحة إلى تدفق السلع، والخدمات من وإلى البلدان الصناعية بما فيها المواد الأولية، والأيدي العاملة، والبحث عن أسواق مناسبة للتخلص من الفائض الإنتاجي، ونتج عن ذلك أفكارا ونظريات تناولت موضوع التجارة الخارجية، ومن تلك النظريات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية نذكر :-

1-4-2 النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية أول نظرية بينت أسباب قيام التجارة بين البلدان، حيث ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وقد فسرت هذه النظرية أن قيام التجارة يعود إلى إن بعض الدول تنتج سلعاً لا يمكن أن تنتجها دول أخرى، وبعض الدول لديها فائض في بعض السلع في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها أو لا تستطيع إنتاجها، وأن التجار يحصلون على عوائد من خلال نقل سلع ذات أسعار متدنية إلى دول تباع بها هذه السلع بأسعار عالية، ومن رواد النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية مجموعة من الاقتصاديين البارزين، الذين قدموا أعمال لا زالت باقية إلى يومنا هذا، أمثال (Adam Smith, 1776)، (David Ricardo,1821)، (1873 John Stuart mill،).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-نظرية الميزة المطلقة:

من رواد هذه النظرية العالم (Adam Smith, 1776)، وهو أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول، في كتابه "ثروة الأمم"، حيث أستخدم مفهوم الميزة المطلقة في التكاليف الإنتاجية بين الدول، وأفترض أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل من قيمتها التجارية، وهذا يعني أن كل دولة ستحصل على مكاسب أكثر أذا تخصصت بتلك السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، وبالتالي تقوم بتصدير مثل هذه السلع، وتستورد السلع الأخرى، وأعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلع وفقاً للنظرية المبنية على العمل، وحسب هذا المفهوم للقيمة فأنها ستتبادل ببعضها وفقاً لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها (الجمل، 2003).

2-نظرية الميزة النسبية:

لقد بين (Ricardo)، في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي)، الذي صدر عام 1821، إن شرط توافر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع لا يعتبر ضرورياً لتحقق هذه الدولة منافع من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن تتوافر للدولة ميزة نسبية في إحدى السلع التي تنتجها، وبالتالي فأن سبب قيام التجارة الخارجية يعتمد على التكاليف النسبية للسلع لدى الدول وليس التكاليف المطلقة، وتقوم هذه النظرية على حرية التجارة، وتدعو كل دولة إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية (عوض، 1995).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-نظرية القيم الدولية:

من رواد هذه النظرية (John Stuart Mill)، حيث ركزت النظريات السابقة (الميزة المطلقة، والميزة النسبية) على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج)، وأهملت جانب الطلب، ولقد تنبه (Mill) إلى هذه المسألة عام 1873، التي تقوم على مبدأ قانون الطلب المتبادل، وأشار في نظريته القيم الخارجية إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار إستيراداته، بمعنى إن الصادرات تتغير وفقاً لمعدلات التبادل التجاري السائد بين البلدان المشاركة فعلياً في التجارة، ولهذا قام بإدخال جانب الطلب على التحليل، وذلك بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان، وبناءً على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعلياً في التجارة، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لإستيرادات البلد الآخر المشارك معه في التجارة، وأن الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية

2-4-2 النظرية الحديثة في التجارة الخارجية:

جاءت النظريات الحديثة لتفسر قيام التجارة الخارجية معتمدة على نظريات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة ومن أهم هذه النظريات :

1- نظرية هكشر – أولين:

حيث توصلت إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول، يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول، حيث لاحظ هكشر أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة (العرض) في عوامل الإنتاج، وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية نتج عنها اختلاف في الوفرة النسبية لهذه العوامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهنالك دول لديها وفرة في عنصر العمل، ودول لديها وفرة في عنصر الأرض، ودول لديها وفرة في عنصر رأس المال، والتنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعاً تستخدم بكثافة مواردها المتوفرة نسبياً، الأمر الذي يترك أثراً على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها أصلاً سبباً في قيام التجارة الدولية، وكذلك فأن هذه النظرية تشير إلى إن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن، بسبب تغير العوامل المحددة له، فعرض العمل مثلاً يمكن أن يتأثر بمعدل النمو السكاني، والهجرات السكانية (السريتي، 2010).

2- نظرية التوازن التلقائي:

من رواد هذه النظرية دافيد هيوم (1739)، حيث تتلخص هذه النظرية بأن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون تدخل من الدولة، فإذا زاد المعدن النفيس للدولة على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، الأمر الذي يدفع أسعار السلع لتلك الدولة إلى الارتفاع بالنسبة لأسعار السلع في البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في هذا البلد بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع صادراتها ونقص وارداتها، وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي (ابن لغيصم، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- نموذج اقتصاديات الحجم:

ويقصد بها وفورات الإنتاج الكبير، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير، وتقسم إلى وفورات داخلية، ووفورات خارجية .

1- الوفورات الداخلية: وهي التركيز على الزيادة في العوامل الداخلية لزيادة الإنتاج في المشروع للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وذلك عن طريق، الزيادة في العوامل الفنية للإنتاج، وتتم من خلال الرفع في الطاقة الإنتاجية عن طريق الزيادة في توظيف عوامل الإنتاج، وأيضاً الزيادة في العوامل الإدارية للمشروع، وذلك عن طريق جمع عدد من الوحدات الإنتاجية تحت إدارة واحدة، بحيث لا يترتب علية زيادة في تكاليف الإدارة، وأيضاً من خلال إمكانية الرفع من المقومات المالية للمشروع، وذلك للحصول على الائتمان، سواء بإصدار السندات وبيعها في الأسواق المالية.

2- الوفورات الخارجية: وهي التركيز على زيادة توفر العوامل الخارجية التي تؤدي إلى تحسين إنتاجية المشروع، وذلك من خلال توظيف بعض الصناعات في إحدى المناطق المناسبة، وبالتالي ستؤدي إلى تحسين وتنمية المواصلات، وجذب العمالة الماهرة مما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروع.

(4- النظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية:

وتستخدم هذه النظرية لتفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول، وهي تأخذ شكل اختراع أو شكل ابتكار، ويمكن أن يكون الاختراع عن طريق توليد سلعة أو منتج جديد لم يكن معروفاً من قبل، أما الابتكار؛ فيأخذ شكل تحسين نوعية ومواصفات المنتج القائم، بحيث يكون أكثر قبولاً للمستهلك من الناحية الاقتصادية (عوض، 1995).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5 منافع التجارة الخارجية:

تقسم منافع التجارة الخارجية إلى منافع ساكنة، وهي تلك الناتجة عن تخصيص الموارد في إنتاج السلع التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية، وإلى منافع ديناميكية وهي تلك التي تنتج عن تأثير التجارة على إمكانيات الإنتاج .

2-5-1 الآثار الساكنة للتجارة الخارجية:

تعتمد هذه الآثار للتجارة على قانون الميزة النسبية بين الدول، ونأخذ على سبيل الافتراض حالة الدولتين A و B، التي تقوم على إنتاج السلعتين X و Y، وحسب النظرية الكلاسيكية للتجارة فأنه إذا كانت الدولة A تملك ميزة نسبية في إنتاج السلعة X، والدولة B تملك ميزة نسبية في إنتاج السلعة Y، فأنه من المربح للدولتين، أن تتخصص الدولة A في إنتاج السلعة X، والدولة B في إنتاج السلعة Y، وبذلك تستفيد عناصر الإنتاج الوفيرة في كل دولة من قيام التجارة الخارجية (الجمل، 2003).

2-5-2 الآثار الديناميكية للتجارة الخارجية:

من أهم الآثار الديناميكية للتجارة الخارجيّة أنّها توسع الأسواق أمام المنتجين المحليين، فإذا كان الإنتاج يتميز بزيادة العائد، فأنّ مجمل المنافع من التجارة سوف تفوق الآثار الساكنة، لكفاءة توزيع عناصر الإنتاج ، ومع زيادة العائد، فأن الدولة سوف تستفيد من التجارة بغضِّ النظر عن معدل التبادل.

هناك ارتباط وثيق بين وفورات الحجم وتراكم رأس المال ، فالدولة الصغيرة دون تجارة خارجية تتصف بمحدوديّة السوق والتوسع بالاستثمار، ومن ثمّ محدودية التخصص نتيجة لضيق السوق، ولكن إذا قامت تلك الدولة الصغيرة بالتجارة الخارجية فأنها ستفتح آفاق جديدة للاستثمار نتيجةً لحافز النفاذ إلى السوق الخارجيّة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحيث أنّ الســـوق الكبير يســـهّل تحقيق وفورات الحجم ومن ثم تراكم رأس المال، ولكن على الدول الصغيرة الانتباه على حماية منتجاتها قبل التجارة الخارجية، ومن الآثار الديناميكية للتجارة الخارجية، انتشار المعرفة والتكنولوجيا الجديدة وتدفق رأس المال الأجنبي، ومزيداً من التخصص الذي يقود إلى طرق إنتاج جديدة (الرواشدة، 2004).

6-2 دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية:

تؤدي التجارة الخارجية دوراً هاماً في اقتصـــاديات الدول النامية، لأن الدول النامية تعاني بشـــكل عام من أوضـــاع اقتصـــادية صـــعبة، ونتيجة لإنخفاض متوســـط دخل الفرد في تلك الدول، ينخفض الطلب على السلع، والخدمات، ونتيجة لذلك لا تنمو الإستثمارات بوتيرة عالية، وبالتالي بقاء مستوى الدخول متدني، وفي حال قامت التجارة الخارجية، تسهم في زيادة النشاط الاقتصادي، وبذلك تصبح الصـادرات من السـلع والخدمات أمراً ضـرورياً لدعم ميزان المدفوعات من العملات الأجنبية، لتمويل إستيراد السلع والخدمات المختلفة من تلك الدول.

أشـــارت الدراســـات التطبيقية التي أجريت حول هذا الموضـــوع أن للصـــادرات دوراً مهماً في اقتصـــاديات الدول النامية، حيث يؤدي ارتفاع معدل الصـــادرات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما توصـــل إليه (Balassa, 1978)، إذاً يمكن القول أن التجارة الخارجية تعمل على توســـع الأسواق للمنتجين المحليين، ونتيجة لزيادة عوائد الإنتاج، يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي، ومن ثم ارتفاع الطاقة الإنتاجية لاقتصـــاد الدولة، والتوســـع في الاســـتثمارات الجديدة نتيجة لحافز النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتحقيق مزيداً من الأرباح (المصري، 2015) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-2 التكوين الرأسمالي:

هنالك العديد من التعريفات للتكوين الرأســـمالي رغم أنها جميعاً تعطي نفس المفهوم فمثلاً عرف التكوين الرأســـمالي من قبل البنك الدولي (2015) بأنه عبارة عن مجمل النفقات على الزيادة في الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافاً إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، وتشمل الأصول الثابتة؛ تحسينات واستصلاح الأراضي، ومشتريات الآلات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والجامعات، والمستشفيات، والمباني التجارية والصناعية.

ومن التعاريف الأخرى للتكوين الرأسمالي، هو عبارة عن زيادة رصيد رأس المال الحقيقي في بلد ما، ويتطلب تكوين رأس المال صنع المزيد من السلع الرأسمالية مثل؛ الآلات، والمعدات، والمصانع، ومعدات النقل، والمواد والكهرباء وغيرها، والتي تستخدم جميعها لإنتاج السلع في المستقبل (**Seth, 2017**).

أما الحاج (1998) فقد عرف التكوين الرأســـمالي: على أنه مجموع قيم ما يحوزه المنتجون من منتجات جديدة، وقائمة من الأصول الإنتاجية مخصوماً منها ما تم التخلص منه من أصول سواء بالبيع أو التلف أو غير ذلك، خلال نفس الفترة المحاســـبية، وبالتالي فأن الزيادة في إجمالي قيمة الأصـــول تعني الزيادة في التكوين الرأســـمالي الإجمالي، الذي يعتبر دليلاً على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءاً على التعاريف السابقة للتكوين الرأسمالي ترى الباحثة إن التكوين الرأسمالي بشكل عام مصطلح يستخدم لوصف تراكم رأس المال الصافي خلال فترة محاسبية لبلد معين، ويشير إلى إضافات مخزون رأس المال، من الآلات والمعدات وأصول النقل والكهرباء، حيث يحتاج البلدان السلع الرأسمالية لإنتاج السلع الإستهلاكية، والخدمات، وكلما زاد التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كلما كان الاقتصاد أقدر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

يُجمع الكلاسيكيين بأن التكوين الرأسمالي، مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك أكدو على ضرورة تحقيق قدر كافٍ من المدخرات من أجل الانطلاق بالاستثمارات وزيادة التكوين الرأسمالي، يعتبر سميث (1776) بأن التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً لتطور النشاط الاقتصادي، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، وأن المشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار في الاقتصاد الوطني، حيث تؤثر الزيادة في التكوين الرأسمالي إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي.

ويُعرف التكوين الرأسمالي ، بأنه مقدار ما يوفره الاقتصاد من السلع الرأسمالية، كالآلات والمكائن، والبنى التحتية مثل؛ المدارس، والجامعات، والمستشفيات، والذي ينشأ من الجزء المضحى به من استهلاكه الجاري للمجتمع، ويتحدد معدل التكوين الرأسمالي من خلال توفر البيئة الاستثمارية المناسبة، وتوقعات الأرباح للمنتجين، والسياسات الحكومية المتجهة تجاه الاستثمار، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر، إلا أنها تبقى عوامل تؤثر على تكوين رأس المال بالنسبة لجميع البلدان، بالإضافة إلى ضرورة التضحية، بجزء من الاستهلاك الحالي من أجل زيادة حجم الادخار، والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق، ليضاف إلى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية، من أجل زيادة الإنتاج وعليه يمكن اعتبار الادخار تكلفة للنمو الاقتصادي (Onyinye, et al, 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-2 العوامل المؤثرة على التكوين الرأسمالي:

تعتبر عملية تكوين رأس المال عملية تراكمية، وينطوي عليها ثلاث شروط مترابطة:

1-وجود مدخرات حقيقية، والعمل على زيادتها.

2-وجود مؤسسات ائتمانية ومالية لتعبئة المدخرات، وتوجيهها إلى القنوات المرغوبة.

3-استخدام هذه المدخرات للاستثمار في السلع الرأسمالية.

ومن العوامل المؤثرة على التكوين الرأسمالي:-

1- سعر الفائدة الحقيقي: ويعرف بأنه الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم

ويعد سعر الفائدة احد أهم أدوات السياسة النقدية وأكثرها تأثراً وتأثيراً على الحالة الاقتصادية، فتحديد سعر الفائدة يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، ومنها معدل التضخم الذي يعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد ما، أو التغير في أسعار المستهلكين، وإذا كان سعر الفائدة يمثل زيادة في حجم النقد، فأن معدل التضخم يسبب تخفيض في المقدرة الشرائية لهذا النقد

تؤثر أسعار الفائدة على بعض القطاعات، كمستوى الاستهلاك، حيث يترتب على زيادة معدل الفائدة ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك، وهو ما يدفع المستهلكين إلى اقتراض كميات اقل من القروض، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الأنفاق الاستهلاكي أو زيادة الادخار رغبة بتحقيق عائد جراء ارتفاع سعر الفائدة، وكما يؤثر ارتفاع سعر الفائدة على حجم الاستثمار، إذ ينخفض حجمه بسبب زيادة كلفة الأموال المقترضة لأهداف استثمارية (الرفاعي، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الناتج المحلي الإجمالي: ويعرف بأنه القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، وكذلك يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية (حلس، 2016)، حيث يعكس أداء ونشاط الدولة الاقتصادي خلال فترة زمنية معينه، وارتفاع معدلات النمو في هذا الناتج يعكس الوضع الاقتصادي العام للدولة من حيث، مستوى المعيشة، ومستوى التشغيل، وحجم الصادرات، وحجم التراكم الرأسمالي، وتدفق الاستثمارات، وبالتالي التغير في حجم الاستثمار يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، أي يمكن القول أن هنالك علاقة متبادلة بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، وحيث يعد التكوين الرأسمالي أحد مكونات الاستثمار وينقسم إلى ثلاث مجموعات وهي؛ تكوين رأس المال الثابت، والتغير في المخزون، والاستثمار العقاري (Ozurumba, 2014) .

3- الضرائب: هي اقتطاع مالي إلزامي تحدده الدولة، من دون مقابل بهدف تحقيق أهداف عامة (أمين، وآخرون، 2014)، وارتبطت الضريبة ارتباطاً وثيقاً بالدولة، حيث أنها شكلت همزة وصل بين الأفراد والدولة، فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع الذي تفرض عليه، وذلك لكونها الممول الأساسي لخزينة الدولة وأهم إيراداتها لسد نفقاتها العامة ومن أهم أنواعها:-

1- الضرائب المباشرة:- هي الضرائب على الدخل والثروة، ويتحملها المكلف مباشرة وتذهب إلى الخزينة العمومية .

2- الضرائب غير المباشرة:- هي ضرائب تفرض على الخدمات أو العناصر الاستهلاكية، ويتم تسديدها بطريقة غير مباشرة عن طريق الشخص الذي يريد استهلاك شيء ما، أو استخدام خدمات تتبع للضريبة (أمين، وآخرون، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- البيئة الاستثمارية:- هي البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار والتي تتيح للمستثمرين فرصة استثمار أموالهم بأفضل فرصة استثمارية استناداً إلى الدراسات المالية والاقتصادية التي تُجرى من قبل المتخصصين في هذا المجال، وتتأثر البيئة الاستثمارية لدولة ما بما يحيط بها من الدول الإقليمية بما فيها من مقومات مشجعة للاستثمار، ومن أهم هذه المقومات؛ الاستقرار الأمني، والتشريعات الضريبية، ووجود المدخرات، التي توفر الفرص الاستثمارية التي تعتمد على الحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة، فالرواج الاقتصادي تتوفر فيه فرص استثمارية متعددة ، أما في حالة الكساد لا توجد فرص مشجعة، وفي حالة الاقتصاد الاعتيادي، فالفرص في هذه الحالة هي اعتيادية وتنسجم مع الحالة الاقتصادية (محمد، 2005).

5- الادخار: أن من أهم الآثار الناتجة عن الادخار تمويل عمليات الاستثمار، حيث أن للاستثمار دور كبير في دفع عجلة الاقتصاد، وأيضاً الاستثمار هو الذي يقوم على استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها، حيث تسعى الدول الاقتصادية للحفاظ على ديمومتها عن طريق تشجيع الاستثمار، لذلك أعطت الادخار أهمية كبيرة باعتباره من الركائز الأساسية للاستثمار، ويمكن اعتبار العلاقة بين الادخار والتكوين الرأسمالي (الاستثمار) علاقة مزدوجة، أي أنها علاقة تمويلية بمعنى تمويل الادخار للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى إن المدخرات تتحول من رأس مال نقدي إلى رأس مال عيني مثل؛ الآلات، والمعدات، وأيضاً سلع إنتاجية تساهم في إنتاج سلع أخرى، فتكوين رأس المال في الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الاستثمار الذي ينشطه الادخار، والذي يعتبر من الشروط الأساسية لتكوينه (سلامي وشيخي، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9-2 العلاقة بين التجارة الخارجية والتكوين الرأسمالي:

للتجارة الخارجية أثر على عملية التراكم الرأسمالي، من خلال المستوردات من السلع الرأسمالية، حيث لا يمكن للدول وخاصة النامية منها رفع معدل النمو الاقتصادي ودفع عجلة التصنيع دون التوسع في تكوين رأس المال، فهي من جهة يجب أن تزيد من نسبة تكوين رأس المال إلى الدخل القومي، ومن جهة أخرى عليها أن توفر المعروض المناسب من السلع الرأسمالية، حتى تجعل من الممكن تحويل الموارد المالية المتراكمة إلى استثمارات مادية، ولذلك تزداد حاجة الدول النامية إلى كميات كبيرة من المعدات والآلات اللازمة للصناعات الأساسية وتنفيذ المشاريع الصناعية أو توسيعها (الهزايمة، 1993).

وأن التجارة الخارجية تؤثر بشكل إيجابي على تطور النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تسهيل عملية تراكم رأس المال، وزيادة المستوردات من السلع الرأسمالية، والمنتجات الوسيطة، التي لا تتوفر في السوق المحلي التي قد ينتج عنها ارتفاع الإنتاجية (Sun, 2010)، وكذلك تلعب دوراً هاماً في الثروة الوطنية للأمم (تكوين رأس المال) وعلاوة على ذلك، تزيد التجارة من التخصص في الإنتاج الذي يؤدي إلى الإنتاج الكفؤ والتوزيع الأمثل للموارد، الأمر الذي يؤدي إلى مزيداً من الإستثمارات، وزيادة معدل تكوين رأس المال (Albiman, et al, 2016)، وذلك لأن الدول النامية تسودها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب، فيكون متوسط دخل الفرد في هذه الدول منخفضاً، فينخفض مستوى الاستهلاك، فمن خلال التجارة الخارجية، وعن طريق تشجيع الصادرات تستطيع الحصول على منافع جديدة في صورة رأس المال الأجنبي، الذي يلعب دوراً في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع، وإنشاء البنية الأساسية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-9-1 العلاقة بين الصادرات والتكوين الرأسمالي:

تعرف الصادرات على أنها مجموعة السلع، والخدمات، التي يقوم الأفراد أو الهيئات الحكومية أو الشركات بأنتاجها، وتصديرها إلى الأسواق الخارجية، وتلعب دوراً هاماً في ميزان المدفوعات للدولة، وتعتبر الهيكل الرئيسي في الميزان التجاري (عليمات، 2018)، وتقسم إلى:

1- صادرات السلع الاستهلاكية: هي السلع التي تشبع حاجات نهائية لدى الأفراد، ولها نوعين؛ سلع معمره، وسلع غير معمرة.

2- صادرات السلع الرأسمالية:هي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى، سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، كالمكائن والمعدات والآلات.

تلعب الصادرات من السلع الإستهلاكية، والرأسمالية دوراً هاماً في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، فزيادة الصادرات تساعد على جلب الإستثمارات الأجنبية، وبالتالي يزيد الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤثر بدوره على التكوين الرأسمالي، بالإضافة إلى أنها تساعد على تمويل السلع المستوردة، وخاصة السلع الرأسمالية منها، وتحقيق الاستفادة من مزايا تقسيم العمل، ورفع كفاءة الصناعات الوطنية، وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وأيضاً تزيد من طاقة الدولة الإنتاجية.

تسهم الصادرات في رفع معدل التكوين الرأسمالي في الدول النامية، إذ إن مصادر التكوين الرأسمالي، هي الادخارات المحلية مضافاً إليها حصيلة نشاط التجارة الخارجية، نظراً لعدم إمكانية الدول النامية على إنتاج السلع الرأسمالية، ولا يمكنها سد حاجة السوق المحلي، فأن معدل التكوين الرأسمالي لهذه الدول يتوقف على مدى قدرتها على إستيراد السلع الرأسمالية وهذه المقدرة تتوقف على زيادة حصيلة الصادرات (الهزايمة، 1993).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-9-2 العلاقة بين المستوردات والتكوين الرأسمالي:

تعرف المستوردات على أنها السلع والخدمات التي يتم استيرادها من دول مختلفة، لسد فجوة الطلب المحلي، ويزداد حجم المستوردات عندما يعجز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب المحلي وتقسم المستوردات إلى:

القسم الأول: المستوردات من السلع الإستهلاكية؛ وهي استيراد السلع التي تشبع حاجات نهائية لدى الأفراد، ولها نوعين؛ سلع معمرة، وسلع غير معمرة .

القسم الثاني: المستوردات من السلع الرأسمالية؛ وهي استيراد السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية، كالمكائن والآلات، والمعدات (زغير، 2015).

تسهم المستوردات من السلع الرأسمالية مساهمة فعالة في تطور النشاط الاقتصادي، لأنها تعد مدخلات مهمة في أنتاج الصادرات، لأن زيادة المستوردات من هذه السلع كالآلات، والمعدات، والتجهيزات اللازمة، تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة التكوين الرأسمالي، وكذلك المستوردات من السلع الاستهلاكية الضرورية تمكن من زيادة الإنتاج وتنويعه، ولا تقتصر فائدة المستوردات على كونها طريقة لتحصيل قيمة الصادرات، ولكن في إتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة ارخص من إنتاجها محلياً، وإتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج محلياً بكميات كافية، أو لا تنتج مطلقاً، ومثل هذا الاستيراد سيؤدي إلى رفع المعيشة للدولة (عبيدات، 1989).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من أن المستوردات تشكل تسرب وعبء على الاقتصاد، إلا إن لها أثراً إيجابياً على التكوين الرأسمالي، بحيث إن الدول النامية تلجأ إليها لتوفير السلع الوسيطة، والرأسمالية لتحويل الموارد المتاحة إلى استثمارات مادية، وخاصة إذا كانت هذه الدول تتصف بالضعف والاختلال في الهيكل الإنتاجي، وبالتالي تعجز عن توفير السلع الإنتاجية المطلوبة للنهوض بالاقتصاد، ورفع معدل التكوين الرأسمالي، باعتباره مؤشراً جوهرياً لتطور النشاط الاقتصادي، ولذلك تلجأ إلى المستوردات، بالإضافة إلى ذلك فأن للمستوردات أهمية كبيرة في نقل المعرفة، والخبرة الفنية، من الدول المتقدمة لتحقيق التقدم التكنولوجي في الدول المستوردة، وذلك لهدف القيام بالصناعة (Albiman, et al, 2016) .

٢ ـ ١٠ الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً ونذكر منها:-

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (الزيود، 2017)، بعنوان "أثر هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية القائلة أن لهيكل التجارة الخارجية أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي، من خلال فرضية مازومدار، والتي تقترح أن نوعية السلع التي تصدر وتستورد لها أثر كبير على النمو الاقتصادي، في الأجل المتوسط، وقد استخدمت الدراسة اختبار جرانجر للسببية، ونموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت إلى إن هيكل التجارة للاقتصاد الأردني، والذي يعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية، واستيراد السلع الرأسمالية كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المد القصير، والمدى الطويل كما أفترض مازومدار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (حلس، 2016)، بعنوان" فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وسبل الحد من تعاظمها"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور قطاع التجارة الفلسطيني، وبيان حجم فجوة التجارة الخارجية، وتأثير هذه الفجوة على مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، وبيان مصادر تمويل الفجوة، وقد استخدمت الدراسة المنهج القياسي لتحليل تطور قطاع التجارة الخارجية والمتغيرات المؤثرة فيها، وقد توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي والمعونات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية ذو تأثير إيجابي في تمويل الفجوة .

دراسة (بن سالم، 2016)، بعنوان " دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الناتج المحلي، والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2014)، وأستخدم الباحث الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في الاقتصاد القياسي، والمتمثلة أساساً في اختبارات الأستقرارية، ونظرية التكامل المشترك، واختبار السببية لجرانجر، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الناتج المحلي والصادرات، فضلاً عن ذلك فأنها كشفت عن عدم وجود أي أثر للعلاقة السببية في كلا الاتجاهين .

دراسة (عقراوي، وآخرون، 2015)، بعنوان "أثر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة والتأثير الذي قد يحدثه متغير إجمالي الصادرات العراقية للناتج المحلي الإجمالي في دعم وإحداث إضافات في الأصول الرأسمالية، من خلال مؤشر تكوين رأس المال الثابت في ظل المتغيرات الدولية الخارجية المعتمدة، وتم استخدام نموذج الانحدار البسيط، وقد أظهرت نتائج التحليل بأن لنسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي تأثيراً في تكوين رأس المال الثابت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (لوصيف، 2014)، بعنوان "أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أهم سياسات التجارة الخارجية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، ودراسة وتحليل أهم الآثار التي تتركها هذه السياسات على التنمية المستدامة في الجزائر، ومن خلال المنهج التحليلي تم تقييم آثار هذه السياسات على التنمية الاقتصادية المستدامة خلال تلك الفترة، وتوصلت هذه الدراسة إن للتجارة الخارجية أهمية قصوى في حياة الأمم، ولها أثر بالغ على الجوانب الاقتصادية للدولة، من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وإيجاد أسواق جديدة لاستيعاب فائض الإنتاج المحلي والسعي نحو اقتصاديات الحجم .

دراسة (سلام، 2014)، بعنوان "تحليل وقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (دراسة مقارنه بين مصر والسعودية)"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة التبادلية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وتم استخدام سببية متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغيرين في مصر؛ كانت من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما العكس في السعودية، حيث وجدت الدراسة أن هنالك استجابة في الناتج المحلي الإجمالي للتغير في إجمالي التكوين الرأسمالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (بهنام، 2011)، بعنوان "أثر هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية "، حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور ومكانة التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، بإستخدام الأسلوب الكمي، لمعرفة مقدار ومكانة هذا الدور، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة وجود علاقة قوية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فضلاً عن المكاسب الاقتصادية والتجارية التي تحصل عليها الدول من جراء تجارتها الخارجية .

دراسة (الرواشدة، ٢٠٠٧)، بعنوان " أثر هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن، وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فرضية مازومدار، والتي تقترح أن لنوعية السلع التي تصدر وتستورد أثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولفحص الفرضية السابقة تم استخدام اختبار جرانجر للسببية، ومنهجية متجه الانحدار الذاتي، وتبين أن هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الأردني، والذي يعتمد على تصدير السلع الاستهلاكية واستيراد السلع الرأسمالية لم يكن مسبباً للنمو في الأجل المتوسط كما أفترض ماز ومدار .

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (ELIAS, et al, 2018) بعنوان: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي النيجيري للفترة من (1980-2012)، حيث هدفت هذه الدراسة للتأكد من أثر الصادرات على الاقتصاد النيجيري، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد في تقدير العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ومن أبرز نتائجها؛ وجود أثر كبير لتجارة الصادرات على الاقتصاد النيجيري، وعدم وجود أثر للمستوردات على النمو الاقتصادي النيجيري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (Dalmar, et al, 2018) بعنوان: أثر أداء الصادرات والمستوردات على النمو الاقتصادي في الصومال، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الصادرات والمستوردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-1991)، ومن خلال منهجية المربعات الصغرى، واختبار جرانجر للسببية، والتكامل المشترك لجوهانسن، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى المستوردات، وأن الصادرات والمستوردات لها أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الصومال.

دراسة (Akalpler, 2017) بعنوان: دور صافي الصادرات على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور صافي الصادرات على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأجريت الدراسة على بيانات ثانوية تم جمعها خلال الفترة (2015- 1970)، وتم أستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت إلى وجود علاقة تكاملية طويلة المدى بين صافي الصادرات، والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية .

دراسة (Feddersen, et al, 2017) بعنوان: أثر الصادرات وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، حيث هدفت هذه الدراسة لبيان الدور الذي تلعبه الصادرات وتكوين رأس المال في النمو الاقتصادي في أفريقيا الجنوبية خلال الفترة (1975-2012)، وتم استخدام نموذج التكامل المشترك لجوهانسن، وتحليل التباين، واختبار جرانجر للسببية، ومن أبرز نتائجها؛ أن للصادرات أثر في تكوين رأس المال، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي بشكل أسرع في المدى الطويل، ومن نتائجها أيضاً إن نمو الصادرات يدعم بشكل مباشر النمو الاقتصادي في المدى القصير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (Albiman, Suleiman, 2016) بعنوان: العلاقة بين الصادرات والمستوردات وتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة الديناميكية بين الصادرات والمستوردات وتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي للفترة (1969- 2017)، واستخدمت هذه الدراسة منهجية الانحدار الذاتي (VAR) في التحليل، واختبار التكامل المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات السابقة.

دراسة (Iftikhar, et al, 2016) بعنوان: أثر تكوين رأس المال والصادرات على النمو الاقتصادي في باكستان، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين تكوين رأس المال الإجمالي والصادرات على النمو الاقتصادي في باكستان، وتم استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، واختبار جرانجر للسببية، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي بين الصادرات، وتكوين رأس المال الإجمالي على النمو الاقتصادي، ونتج عن اختبار جرانجر للسببية المستمد من نموذج تصحيح الخطأ، أن أجمالي تكوين رأس المال والصادرات يؤثران على مستوى استقرار الدولة من الناتج المحلي الإجمالي .

دراسة (Rajni, 2013) بعنوان: العلاقة بين الصادرات والمستوردات وتكوين رأس المال في الهند، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الصادرات والمستوردات وتكوين رأس المال من خلال الأساليب الاقتصادية القياسية للسلاسل الزمنية خلال الفترة (1991-2010)، وتم استخدام اختبار التكامل المشترك، واختبار جرانجر للسببية، لاختبار فيما إذا كانت هناك علاقة سببية باتجاه واحد أو اتجاهين بين الصادرات، والمستوردات، وتكوين رأس المال في الهند، ومن أبرز نتائجها؛ إن هنالك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تكوين رأس المال ونمو الصادرات، كما يشير اختبار جرانجر للسببية، وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين تكوين رأس المال والصادرات والمستوردات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (Adhikary, 2011)، بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في بنغلادش، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وتكوين رأس المال ومعدلات النمو الاقتصادي في بنغلادش خلال الفترة (1986-2008)، وتم استخدام اختبار التكامل المشترك، وقد تبين من نتائج هذه الدراسة أن لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومستوى تكوين رأس المال أثر إيجابي على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما درجة الانفتاح التجاري فلها تأثير سلبي على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

دراسة (Melekhov, 2006) بعنوان: أثر الانفتاح التجاري على تكوين رأس المال في الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة (دراسة مقارنة)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر انفتاح التجارة الخارجية على تكوين رأس المال، وما إذا كان هذا التأثير يختلف في الأسواق الناشئة مقارنة بالأسواق المتقدمة، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام ستة بلدان، كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالنسبة للبلدان المتقدمة، وهنغاريا وتايلاند والهند للأسواق الناشئة، وتم استخدام السلاسل الزمنية بشكل فردي لكل دولة من البلدان المعنية، وأظهرت النتائج؛ أن الانفتاح التجاري الخارجي تأثير إيجابي على تكوين رأس المال لجميع البلدان المختارة، ولكنه أكبر في الأسواق الناشئة.

دراسة (Akpokodje, 2000) بعنوان: أثر تقلبات عوائد الصادرات على تكوين رأس المال في نيجيريا، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين تقلبات عوائد الصادرات وتكوين رأس المال في نيجيريا، وتم استخدام نموذج المسارع المرن، ونموذج التكامل المشترك لجوهانسن، وتوصلت إلى إن المستوى الحالي لتقلبات عوائد الصادرات يؤثر سلباً على الاستثمار المالي في المدى القصير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

حسب علم الباحثة لا يوجد أي من الدراسات التي أجريت في الأردن وتناولت أثر هيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي في الأردن، حيث تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث تناولت موضوع التجارة الخارجية بشكل عام وأثرها على بعض محاور الاقتصاد الوطني خاصة على النمو الاقتصادي، دون أن يتم تناول أثر هيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي وعلاقته بالصادرات والمستوردات، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذا الجانب بشكل تفصيلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

التجارة الخارجية والتكوين الرأسمالي في الاقتصاد الأردني

1-3 تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الهامة للاقتصاد الأردني، باعتبارها وسيلة لتوفير الاحتياجات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والنهائية والرأسمالية اللازمة للتصنيع، وتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي، وبالتالي توفير النقد الأجنبي لتعزيز الاحتياطي الأجنبي وتقوية النظام النقدي ودعم القدرة على الاستيراد، ومن هنا أهتم الأردن بالتجارة الخارجية، نتيجة اعتماده على المستوردات لتوفير احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية التي يعجز الاقتصاد الأردني عن توفيرها، وذلك بسبب محدودية موارده من المواد الأولية المختلفة، ومحدودية القطاع الإنتاجي على تلبية احتياجات السوق.

ويتميز الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد فعال وموجه نحو السوق الحر، وتتركز الموارد الاقتصادية في الخامات الطبيعية، وكذلك بوفرة الأيدي العاملة الماهرة، بالرغم من وجود كثير من المميزات، ولكنه ما زال يعاني من نقص في بعض الثروات الطبيعية مثل المشتقات النفطية، ويعتبر الدين الخارجي، والفقر والبطالة، وعجز الموازنة من المشكلات الأساسية التي تواجه الاقتصاد الأردني بإستمرار، وتراجع المساعدات الخارجية، وارتفاع تكاليف اللجوء السوري، ولجوء الحكومات لحلول تقليدية أهمها زيادة الضرائب على المواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3 الميزان التجاري:

يعرف الميزان التجاري بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، والذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة، وأيضاً يعرف على أنه الفرق بين قيمة الصادرات والمستوردات لدولة ما (طيوح، 2015)، ويتسم الميزان التجاري في الأردن بالعجز، حيث حجم المستوردات يفوق حجم الصادرات، فقد بلغ معدل تغطية الصادرات للمستوردات ما نسبته 23.77% فقط في عام 1985، وارتفعت في عام 2002 إلى 43.25%، وذلك نتيجة إلى زيادة نشاط المناطق الصناعية المؤهلة، وانخفضت في عام 2017 لتصل إلى 30.88% وذلك عائد إلى الظروف السياسية للدول المجاورة، وبلغت قيمة معدل تغطية الصادرات للمستوردات خلال فترة الدراسة 34.48% بالمتوسط (تقارير البنك المركزي) .

الجدول رقم (١): **الميزان التجاري (1985-2017)**. مليون دينار.

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي المستوردات	الميزان التجاري	معدل تغطية الصادرات للمستوردات %
1985	255.35	1,074.45	-819.1	%23.77
1986	225.62	850.2	-624.58	%26.54
1987	248.77	915.56	-666.79	%27.2
1988	324.79	1,022.47	-697.68	%31.77
1989	534.16	1,230.01	-695.85	%43.43
1990	612.25	1,725.83	-1,113.58	%35.5
1991	598.63	1,710.46	-1,111.83	%34.99
1992	633.76	2214	-1,580.24	%28.63
1993	691.28	2,453.63	-1,762.35	%28.2
1994	793.92	2,362.58	-1,568.66	%33.60
1995	1004.53	2,590.25	-1,585.72	%38.78
1996	1039.8	3,043.56	-2,003.76	%34.2
1997	1067.16	2,908.09	-1,840.93	%36.7
1998	1046.38	2,714.37	-1,667.99	%38.55
1999	1051.35	2,635.21	-1,583.86	%39.9
2000	1080.82	3259.4	-2,178.58	%33.2
2001	1352.37	3,453.73	-2,101.36	%39.16
2002	1556.75	3,599.16	-2,042.41	%43.25
2003	1675.08	4,072.01	-2,396.93	%41.14
2004	2306.63	5,799.24	-3,492.61	%39.77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

%34.53	-4,872.64	7,442.86	2570.22	2005
%35.78	-5,258.42	8,187.73	2929.31	2006
%32.75	-6,538.48	9,722.19	3183.71	2007
%36.74	-7,629.79	12,060.9	4431.11	2008
%35.41	-6,528.53	10,107.7	3579.17	2009
%38.16	-6,833.18	11,050.13	4216.95	2010
%35.76	-8,634.35	13,440.22	4805.87	2011
%32.24	-9,984.18	14,733.75	4749.57	2012
%30.67	-10,862.11	15,667.34	4805.23	2013
%31.71	-11,117.2	16,280.2	5163	2014
%33.00	-9,739.6	14,537.18	4797.58	2015
%32.044	-9,323.86	13,720.38	4396.52	2016
%30.88	-10,014.39	14,488.61	4474.22	2017

المصدر: البنك المركزي الأردني، http://www.cbj.gov.jo.

تم أحتساب النسب من قبل الباحثة.

الشكل (2): **الميزان التجاري.**

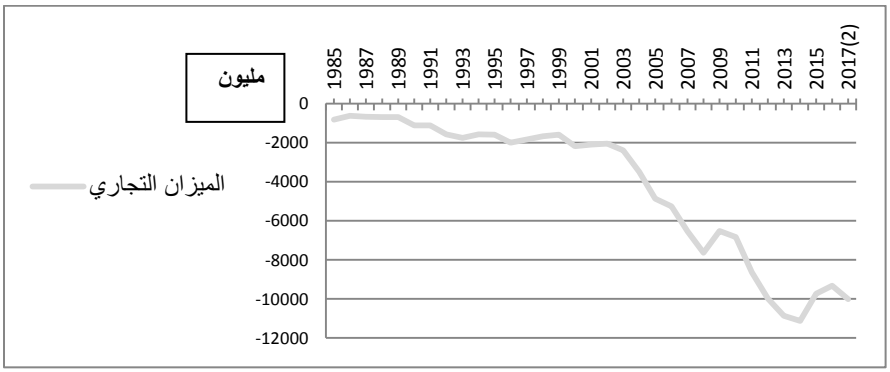

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي .

يتضح من خلال الشكل رقم (2)، إن الميزان التجاري في الأردن يعاني من عجز مستمر، حيث وصل العجز خلال عام 1985 ما يقارب (819.1) مليون دينار، وفي عام 1989 قد انخفض العجز ليصل إلى (695.85) مليون دينار، ويرجع السبب الرئيسي إلى انخفاض المستوردات وذلك بسبب نقص الرصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية وانخفاض قيمة العملة مما تسبب في انخفاض قيمة الدينار الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما خلال الفترة (1990-2003) استقر العجز بين 1000 و2000 مليون دينار تقريباً، قبل أن يشهد ارتفاع ملحوظ منذ بداية العام 2004 إلى عام 2011، وذلك نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي الذي شهدتها المنطقة، وارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشتقات النفطية، وتراجع الصادرات لدول الجوار، أما خلال الفترة (2012-2014) حدثت زيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري، وذلك بسبب ارتفاع المستوردات خاصة من المشتقات النفطية من اجل تعويض تراجع الغاز المصري، وأيضاً تراجع الصادرات بسبب تأثرها بضعف الطلب العالمي، وفي عام 2014 بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري حوالي 11,117.2 مليون دينار، وهي بذلك أعلى قيمة عجز خلال فترة الدراسة، ومن ثم عاد الميزان التجاري للانخفاض خلال العامين (2015-2016) بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن ثم عاد إلى الارتفاع خلال عام 2017 لتصل قيمة العجز إلى 10,014.39 مليون دينار، وذلك بسبب ارتفاع مستوردات الأردن من مشتقات الطاقة.

3-3 تطور الصادرات الأردنية للفترة (1985-2017):

بلغت قيمة الصادرات في عام 1985 حوالي 255.35 مليون دينار، مشكله ما نسبته 13% من الناتج المحلي الإجمالي، وأخذت بالارتفاع بعد ذلك لتصل في عام 1995 إلى 1,004.35 مليون دينار، وبلغت نسبتها للناتج المحلي 21.31%، وهذا عائد للأداء المتميز لجهود الحكومة المبذولة في دعم المشاريع التصديرية وتوفير المتطلبات المساندة لها، كما ارتفعت قيمة الصادرات في عام 2008 إلى 4,431.11 مليون دينار، حيث شكلت نسبتها للناتج المحلي الإجمالي بلغت 28.42%، وذلك بسبب الجهود الرامية للمؤسسات المعنية في تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الأردني من خلال تحفيز الإستثمارات المحلية، وجذب الإستثمارات الأجنبية، وتنمية الصادرات الوطنية، ووصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2014

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث بلغت قيمة الصادرات في الأردن إلى 5,163 مليون دينار، لتشكل بذلك ما نسبته 20.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة للتحسن الملحوظ في الصادرات الوطنية، وانخفضت في عام 2016 إلى 4,396.52 مليون دينار، حيث بلغت نسبتها للناتج المحلي 16.02%، ويعود سبب الانخفاض في الصادرات إلى تراجع الطلب العالمي، علاوةً على الانعكاسات السلبية الناجمة عن استمرار إغلاق الحدود مع كل من العراق وسوريا، بينما في عام 2017 عادت للارتفاع لتصل إلى 4,474.22 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 15.73% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك الارتفاع يعود للجهود الحكومية والقطاع الخاص في البحث عن أسواق تصديرية جديدة .

الجدول رقم (٢): التركيب السلعي والأهمية النسبية للصادرات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية (1985-2017) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الصادرات الوطنية	صادرات السلع الاستهلاكية	صادرات السلع الرأسمالية	صادرات السلع الوسيطة والمواد الخام	نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي %	الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية %	الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية %	الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والمواد الخام%
1985	1970.5	255.35	99.012	3.074	153.26	%12.96	%38.78	%1.20	%60
1986	2240.5	225.62	78.075	1.956	145.584	%10.07	%34.6	%0.87	%65
1987	2286.7	248.77	84.102	3.854	160.817	%10.88	%33.81	%1.55	%65
1988	2349.5	324.79	79.885	5.631	239.262	%13.82	%24.6	%1.73	%74
1989	2425.4	534.16	132.325	13.586	388.185	%22.02	%24.8	%2.54	%73
1990	2760.9	612.25	144.677	11.870	455.679	%22.17	%23.63	%1.94	%74
1991	2958.0	598.63	168.895	7.966	421.745	%20.24	%28.2	%1.3	%70
1992	3610.5	633.76	214.697	21.463	397.598	%17.55	%33.9	%3.38	%63
1993	3884.2	691.28	301.320	38.424	351.474	%17.8	%43.6	%5.56	%51
1994	4357.4	793.92	307.788	51.544	434.587	%18.22	%38.8	%6.49	%55
1995	4714.7	1004.53	412.095	41.542	550.897	%21.31	%41.02	%4.14	%55
1996	4911.3	1039.8	407.595	23.477	608.507	%21.17	%39.2	%2.26	%59
1997	5137.4	1067.16	507.028	30.733	529.353	%20.77	%47.5	%2.88	%50
1998	5609.9	1046.38	457.522	30.752	558.106	%18.65	%43.7	%2.94	%53
1999	5778.1	1051.35	417.622	41.793	591.851	%18.2	%39.7	%3.98	%56
2000	5998.6	1080.82	450.448	52.240	577.995	%18.02	%41.7	%4.83	%53

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

%47	%6.26	%46.3	%21.25	642.039	84.664	625.667	1352.37	6363.7	2001
%42	%4.59	%53.4	%22.91	654.63	71.433	830.651	1556.75	6794.0	2002
%38	%2.74	%58.9	%23.17	643.451	45.819	985.805	1675.08	7228.8	2003
%37	%2.50	%60.98	%28.51	842.396	57.676	1,406.554	2306.63	8090.7	2004
%36	%2.56	%61.6	%28.79	920.255	65.798	1,584.133	2570.22	8925.4	2005
%36	%3.02	%61.4	%27.44	1042.804	88.393	1,797.663	2929.31	10675.4	2006
%40	%2.28	%57.9	%26.24	1264.556	72.673	1,846.259	3183.71	12131.4	2007
%54	%3.1	%42.6	%28.42	2401.576	137.892	1,889.471	4431.11	15593.4	2008
%48	%3.54	%48.55	%21.16	1714.593	126.834	1,737.676	3579.17	16912.2	2009
%50	%2.95	46.8%	%22.48	2116.916	124.431	1,975.288	4216.95	18762.0	2010
%54	%2.66	%43.7	%23.47	2577.855	127.721	2,098.775	4805.87	20476.6	2011
%50	%2.89	%47.4	%21.62	2357.942	137.204	2,250.056	4749.57	21965.5	2012
%44	%3.45	%52.6	%20.15	2112.524	165.813	2,526.393	4805.23	23851.6	2013
%45	%2.69	%52.5	%20.3	2311.068	138.809	2,712.726	5163	25437.1	2014
%41	%2.62	%55.9	%18.01	1986.032	125.851	2,685.462	4797.58	26637.4	2015
%40	%2.07	%58.29	%16.02	1741.94	90.947	2,562.693	4396.52	27444.8	2016
%40	%2.13	%57.72	%15.73	1787.929	95.079	2,582.363	4474.22	28448.5	2017

المصدر: تقرير البنك المركزي، http://www.cbj.gov.jo

تم إحتساب النسب من قبل الباحثة.

1-3-3 تطور التركيب السلعي والأهمية النسبية للصادرات الأردنية للفترة (1985-2017):

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) إلى التركيب السلعي للصادرات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي خلال فترة الدراسة، ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن معظم صادرات الأردن هي سلع وسيطة ومواد الخام، حيث بلغت صادرات الأردن من هذه السلع في عام 1985 ما يقارب 153.26 مليون دينار، وشكلت نسبتها من الصادرات الكلية 60%، وارتفعت في عام 1990 إلى ما يقارب 455.679 مليون دينار، مُشكلةً ما نسبته 74% من الصادرات الكلية، ويرجع ذلك إلى إن أغلب التصدير كان موجهاً إلى العراق، وفي عام 2011 وصلت صادرات الأردن من المواد الخام والسلع الوسيطة إلى أعلى مستوياتها حيث بلغت 2,577.855 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 54% من الصادرات الكلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك الارتفاع عائد إلى ارتفاع أسعار البوتاس والفوسفات والكميات المصدرة، ومن ثم انخفضت في عام 2016 إلى 1,741.94 مليون دينار، مشكلةً ما نسبته 40% من إجمالي الصادرات ، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض كل من الكميات المصدرة وأسعار البوتاس والفوسفات عالمياً، ومن ثم ارتفعت في عام 2017 لتصل إلى 1,787.929 مليون دينار، لتشكل نسبتها من إجمالي الصادرات 40%، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة صادرات الأردن من البوتاس والفوسفات والمواد الخام (تقارير البنك المركزي).

وبالعودة إلى بيانات الجدول رقم (2)، نلاحظ أن هناك تطوراً كبيراً في الصادرات الأردنية من السلع الاستهلاكية، حيث وصلت في عام 1985 ما يقارب 99 مليون دينار، وبلغت نسبتها من الصادرات الكلية 38.78%، وفي عام 1997 ارتفعت قيمة الصادرات من السلع الاستهلاكية إلى 507.028 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 47.5% من الصادرات الكلية ، وعائد هذا الارتفاع نتيجة إلى توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، وارتفعت في عام 2004 إلى 1,406.55 مليون دينار، مُشكلة ما نسبته 60.98% من الصادرات الكلية، وذلك نتيجة لخروج الأردن من برامج التصحيح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وارتفعت في عام 2011 إلى 2,098.775 مليون دينار، وبلغت نسبتها من الصادرات الكلية 43.7%، ووصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2014 حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية 2,712.726 مليون دينار، حيث شكلت نسبتها 52.5% من الصادرات الكلية، وذلك عائد إلى إن الحكومة تبنت عدد من الإجراءات والتشريعات الهامة التي من شأنها المساهمة في تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار مثل؛ أقرار قانون الاستثمار، وقانون الشراكة بين القطاعين، وتراجعت قيمة الصادرات في عامي 2015 و2016 لتصل إلى 2,685.462 و2,562.69 مليون دينار على التوالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعود السبب إلى انخفاض الأسعار والكميات المصدرة، ومن ثم عادت للارتفاع في عام 2017 لتصل إلى 2,582,36 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 57.72% من الصادرات ، وعائد ذلك الارتفاع إلى قيام الحكومة بفتح المجال أمام الشاحنات الأردنية للدخول إلى العراق وتنزيل بضائعها عند المستورد مباشرة.

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ كذلك أن صادرات الأردن من السلع الرأسمالية لم يكن لها الأثر الكبير من حيث مجمل الصادرات الأردنية، كون الأردن بلداً صغيراً ونامياً، ولا يتمتع بقاعدة إنتاجية كبيرة لقيام صناعات رأس مالية ضخمة، حيث بلغت صادرات الأردن من السلع الرأسمالية في عام 1985 ما يقدر 3,074 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 1.20% من مجمل الصادرات ، وأخذت بالارتفاع عام 1994 لتصل إلى 51,544 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 6.49% من مجمل الصادرات، وذلك بسبب توقيع اتفاقية وادي عربة بين الحكومة الأردنية والكيان الصهيوني وتصدير العديد من السلع الرأسمالية إلى الدول الأجنبية عبر موانئ الكيان الصهيوني، أما في عام 2001 فقد ارتفعت بشكل ملحوظ نتيجة لتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمار في الأردن حيث وصلت ما يقارب 84,664 مليون دينار، وشكلت نسبتها من مجمل الصادرات 6.26%، وارتفعت في عام 2013 حيث بلغت قيمة صادرات الأردن من السلع الرأسمالية 165,813 مليون دينار، لتشكل نسبتها 3.45% من مجمل الصادرات، نتيجة لقيام الحكومة بتبني عدد من الإجراءات والتشريعات في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي التي من شأنها المساهمة بتعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتحفيز النمو الاقتصادي، ثم تراجعت في عام 2016 إلى 90,947 مليون دينار، حيث بلغت نسبتها من الصادرات الكلية 2.07% ، وفي عام 2017 ارتفعت قيمة الصادرات من السلع الرأسمالية 95,079 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 2.13% من مجمل الصادرات (تقارير البنك المركزي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-3 التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية (1985-2017):

الجدول رقم (3): التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية (1985- 2017)

مليون دينار.

السنة	المجموع العام	الدول العربية	دول الاتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين الشعبية	الهند	اليابان	البلدان الأخرى
1985	255,346	131,526	11,748	19,226	87	2,278	45,310	5,815	39,356
1986	225,615	102,056	19,587	20,805	305	7,570	34,126	5,690	35,476
1987	248,773	129,838	17,303	21,219	937	10,044	22,034	7,435	39,963
1988	324,789	136,116	25,930	24,746	1,209	15,939	55,426	6,635	58,788
1989	534,159	241,880	25,100	42,700	2,816	10,972	94,933	18,162	97,596
1990	612,253	258,868	22,258	24,489	3,516	18,044	129,083	12,968	143,027
1991	598,627	173,128	18,686	27,836	2,271	32,567	109,646	10,640	223,853
1992	633,755	222,416	19,314	15,625	4,176	14,005	96,372	12,050	249,797
1993	691,282	285,350	28,271	32,869	7,265	16,472	65,891	9,839	245,325
1994	793,919	336,975	40,824	13,546	8,920	8,210	88,058	12,562	284,824
1995	1,004,534	451,573	63,011	19,177	14,676	13,331	114,110	13,121	315,535
1996	1,039,801	485,345	86,247	18,751	13,774	9,572	81,700	12,300	332,112
1997	1,067,164	554,284	77,752	12,815	4,911	13,592	98,571	12,732	292,507
1998	1,046,382	466,422	69,032	9,684	5,598	11,551	116,982	10,063	357,050
1999	1,051,353	426,700	60,921	7,573	9,319	25,243	180,547	10,623	330,427
2000	1,080,817	431,287	35,475	5,450	44,848	32,999	172,240	9,277	349,241
2001	1,352,371	680,864	53,970	7,911	164,552	29,547	145,322	9,105	261,100
2002	1,556,748	740,794	50,246	6,788	304,393	32,438	159,744	8,433	253,912
2003	1,675,075	691,867	74,954	5,274	468,564	25,530	141,025	9,576	258,285
2004	2,306,626	946,296	80,639	26,786	722,203	24,307	178,393	12,154	315,848
2005	2,570,222	1,095,797	100,299	11,208	790,204	28,756	246,368	18,638	278,952
2006	2,929,310	1,248,771	107,731	11,877	907,768	24,517	279,961	29,836	318,849
2007	3,183,707	1,393,494	110,539	13,486	874,971	51,082	332,515	47,234	360,386
2008	4,431,113	1,849,305	182,164	23,392	736,156	78,191	916,076	111,732	534,097
2009	3,579,166	1,846,571	107,014	18,869	612,019	27,428	484,069	105,248	377,948
2010	4,216,949	2,127,715	155,616	68,640	655,850	78,610	550,935	40,698	538,885
2011	4,805,873	2,262,199	220,067	43,747	733,785	141,323	645,949	33,522	725,281
2012	4,749,570	2,307,031	215,828	41,280	788,540	132,372	510,460	28,591	725,467
2013	4,805,234	2,571,718	171,426	23,644	847,551	73,634	350,930	28,744	737,588
2014	5,163,029	2,656,370	216,488	20,606	929,944	131,272	459,849	22,966	725,535
2015	4,797,583	2,444,034	121,465	23,737	1,002,055	149,673	418,129	16,169	622,321
2016	4,396,514	2,141,905	116,741	16,253	1,041,193	87,271	347,067	16,142	629,942
2017	4,474,223	2,072,204	124,287	21,125	1,112,529	97,319	367,094	18,439	661,226

المصدر: البنك المركزي الأردني، http://www.cbj.gov.jo.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (3) صادرات الأردن مع الدول العربية وأهم الشركاء التجاريين في العالم، حيث تشير البيانات أن صادرات الأردن للدول العربية كانت 131,526 مليون دينار في عام 1985، وارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 431,287 مليون دينار عام 2000، وذلك بسبب انضمام الأردن إلى اتفاقيات تجارية ثنائية مع تلك الدول، أما في عام 2009 فقد ارتفعت لتصل إلى 1,846.571 مليون دينار أردني، نتيجة للأزمة المالية العالمية، وفي عام 2017 وصلت تلك الصادرات إلى 2,072.204 مليون دينار، ومن الملاحظ إن ما يقارب نصف صادرات الأردن موجه للدول العربية، وذلك لموقعها الجغرافي المتميز بين الدول العربية، والعلاقة الجيدة للأردن مع تلك الدول (تقارير البنك المركزي).

أما فيما يتعلق بالصادرات الأردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي، فقد كانت في عام 1985 نحو 11,748 مليون دينار، لترتفع في عام 2005 لتصل إلى 100.299 مليون دينار، وعائد هذا الارتفاع إلى التوقيع على اتفاقية جديدة لتجارة المنتجات الزراعية بين الأردن والإتحاد الأوروبي، ومن ثم انخفضت في عام 2016 إلى 116,741 مليون دينار، وذلك نتيجة إلى انخفاض الكميات المصدرة، ومن ثم ارتفعت في عام 2017 إلى 124,287 مليون دينار، وعائد ذلك نتيجة إلى قدرة المنتج الأردني الوصول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي من حيث النوعية وقبول المنتج (تقارير البنك المركزي).

وتشير البيانات أن الصادرات الأردنية نمت إلى العديد من دول العالم، حيث بلغت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة 87 مليون دينار في عام 1985، وأخذت بالارتفاع حتى وصلت 14,676 مليون دينار في عام 1995، وفي عام 2001 وصلت إلى 164,552 مليون دينار، وذلك بسبب توقيع اتفاقية التجارة الحرة، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي منحت المنتجات الأردنية من فرصة الدخول إلى السوق الأمريكية بدون رسوم جمركية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخذت هذه الصادرات بالارتفاع بشكل كبير إلى إن وصلت في عام 2017 إلى 1,112.529 مليون دينار، وهذا يعود للعديد من الأسباب، منها اتفاقية التجارة الحرة التي كانت نتيجة تحرير التجارة الأردنية، خاصة إن الولايات المتحدة تعتبر سوقاً كبيراً تتنافس فيه منتجات العديد من الدول، وقد وجدت الصادرات الأردنية ملاذاً آمناً لها حيث السوق الكبير، والقوة الشرائية العالمية لدى المستهلكين، وعدا عن ذلك إن بعض الصناعات الأردنية كانت تنافسيتها من حيث الجودة العالية .

أما بالنسبة للشريك التجاري الهندي، فأن حجم الصادرات الأردنية إلى الهند بلغ 45,310 مليون دينار في عام 1985، وقد وصلت إلى 114,110 مليون دينار في عام 1995، وارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2008 إلى 916,076 مليون دينار، وذلك نتيجة إلى ارتفاع صادرات الأردن من الأسمدة والفوسفات والبوتاس إلى الهند، وفي عام 2017 وصلت إلى 367,094 مليون دينار، وهذا عائد إلى نمو الاقتصاد الهندي الذي كان له الأثر الكبير على الصادرات الأردنية (تقارير البنك المركزي).

4-3 تطور المستوردات الأردنية للفترة (1985-2017):

الجدول رقم (4) يسلط الضوء على أهم التطورات التي حدثت على المستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت المستوردات الأردنية عام 1985 ما يقارب 1,074.445 مليون دينار، مُشكله ما نسبته 54.53% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرت بالارتفاع لتسجل في عام 1995 قفزة واضحة حيث بلغت قيمتها 2,590.250 مليون، وشكلت نسبتها للناتج المحلي الإجمالي 54.94%، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لعدة عوامل أهمها الطلب المكبوت منذ عام 1994 الذي نجم عن عمليات الترقب للتخفيضات الجمركية، وارتفعت في عام 2004 لتصل إلى 5,799.241 مليون، لتشكل ما نسبته 71.68% من الناتج المحلي الإجمالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا الارتفاع عائد إلى زيادة الكميات المستوردة لتلبية الزيادة في الطلب المحلي من جهة، وإلى ارتفاع أسعار المستوردات في ضوء ارتفاع أسعار النفط العالمية، وارتفاع أسعار صرف بعض العملات الأجنبية مقابل الدينار من جهة أخرى، وارتفعت إلى أعلى مستوياتها في عام 2014 حيث بلغت 16,280.189مليون دينار، ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي 64%، وهذا يعود إلى الأزمة السورية بسبب ما خلفته الحروب وعدم قدرة البضائع السورية من النفاذ إلى الأسواق الأردنية، أما في عام 2017 وصلت المستوردات الأردنية إلى 14,488.61 مليون دينار أردني، وحيث بلغت نسبتها للناتج المحلي الإجمالي 50.93%.

الجدول رقم (٤): التركيب السلعي والأهمية النسبية للمستوردات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية (1985-2017) مليون دينار.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	المستوردات الكلية	مستوردات السلع الاستهلاكية	مستوردات السلع الرأسمالية	مستوردات المواد الخام و السلع الوسيطة	نسبة المستوردات للناتج المحلي الإجمالي%	الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية %	الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية %	الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والمواد الخام %
1985	1970.5	1074.45	384.762	201.331.0	464,695	%54.53	%35.81	%18.74	%43.25
1986	2240.5	850.2	358.230	141.483.0	309,541	%37.95	%42.14	%16.64	%36.41
1987	2286.7	915.56	362.011	162.813.0	371,011	%40.04	%39.54	%17.78	%40.52
1988	2349.5	1022.47	371.616	219.451.0	393,744	%43.52	%36.35	%21.46	%38.51
1989	2425.4	1230.01	414.360	262.066.0	523,793	%50.71	%33.69	%21.31	%42.58
1990	2760.9	1725.83	433.826	259.723.0	992,905	%62.51	%25.14	%15.05	%57.53
1991	2958.0	1710.46	471.158	251.241.0	973,051	%57.83	%27.55	%14.69	%56.89
1992	3610.5	2214	553.631	461.343.0	1,163,012	%61.32	%25.00	%20.84	%52.53
1993	3884.2	2453.63	555.795	562.695.0	1,297,641	%63.17	%22.65	%22.93	%52.89
1994	4357.4	2362.58	551.872	529.512.0	1,269,286	%54.22	%23.35	%22.41	%53.73
1995	4714.7	2590.25	600.445	547.456.0	1,428,484	%54.94	%23.18	%21.1	%55.15
1996	4911.3	3043.56	727.136	664.948.0	1,650,888	%61.97	%23.89	%21.85	%54.24
1997	5137.4	2908.09	706.075	649.271.0	1,552,058	%56.61	%24.28	%22.33	%53.37
1998	5609.9	2714.37	762.407	589.921.0	1,360,803	%48.4	%28.08	%21.73	%50.13
1999	5778.1	2635.21	782.911	533.617.0	1,307,320	%45.61	%29.7	%20.25	%49.61
2000	5998.6	3259.4	984.898	575.636.0	1,625,671	%54.34	%30.22	%17.66	%49.88
2001	6363.7	3453.73	915.819	668.299.0	1,822,524	%54.3	%26.52	%19.35	%52.77
2002	6794.0	3599.16	964.075	664.544.0	1,902,720	%52.98	26.79	%18.46	%52.87
2003	7228.8	4072.01	1,048.321	704.476.0	2,235,070	%56.33	%25.75	%17.30	%54.89
2004	8090.7	5799.24	1,402.140	1.015.290.0	3,279,843	%71.68	%24.18	%17.51	%56.56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

%54.76	%19.05	%24.33	%83.4	4,075,807	1,418.207.0	1,810.659	7442.86	8925.4	2005
%54.91	%17.65	%25.66	%76.7	4,495,923	1,445.153.0	2,100.846	8187.73	10675.4	2006
%54.93	%19.51	%24.22	%80.14	5,339,944	1,896.388.0	2,354.949	9722.19	12131.4	2007
%56.62	%17.62	%24.53	%77.35	6,828,873	2,124.736.0	2,958.120	12060.9	15593.4	2008
%49.82	%17.92	%30.43	%59.77	5,035,661	1,811.283.0	3,075.338	10107.7	16912.2	2009
%53.44	%16.23	%28.77	%58.9	5,904,598	1,793.671.0	3,179.433	11050.13	18762.0	2010
%59.49	%13.39	%25.69	%65.64	7,996,595	1,799.268.0	3,453.089	13440.22	20476.6	2011
%61.35	%11.74	%25.40	%67.1	9,038,884	1,730.447.0	3,742.597	14733.75	21965.5	2012
%58.61	%13.57	%26.33	%65.69	9,183,009	2,125.851.0	4,125.094	15667.34	23851.6	2013
%58.89	%12.58	%26.89	%64.00	9,587,189	2,048.755.0	4,376.941	16280.2	25437.1	2014
%51.27	%15.73	%31.12	%54.57	7,453,534	2,286.159.0	4,523.179	14537.18	26637.4	2015
%48.12	%15.89	%34.37	%49.99	6,602,610	2,181.036.0	4,715.052	13720.38	27444.8	2016
%47.82	%17.59	%32.82	%50.93	6,928,127	2,549.438.0	4,754.943	14488.61	28448.5	2017

المصدر: البنك المركزي الأردني، http://www.cbj.gov.jo .

تم أحتساب النسب من قبل الباحثة.

3-4-1 تطور التركيب السلعي والأهمية النسبية للمستوردات الأردنية (1985-2017):

يبين الجدول رقم (4)، إلى التركيب السلعي للمستوردات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية خلال فترة الدراسة، حيث تشير البيانات الواردة فيه إلى إن مستوردات الأردن من السلع الإستهلاكية عام 1985 كانت 384.762 مليون دينار، لتشكل نسبتها من أجمالي المستوردات 35.81%، وارتفعت في عام 1996 إلى 727.136 مليون دينار، مُشكله ما نسبته 23.89% من إجمالي المستوردات، نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية إلى جانب تزايد استيراد مستلزمات الإستثمارات في المشاريع المختلفة، وسجلت مستوردات الأردن من السلع الاستهلاكية في عام 2005 ما يقارب 1,810.659 مليون دينار، حيث بلغت نسبتها 24.33% من إجمالي المستوردات، وارتفعت قيمة المستوردات إلى أعلى مستوياتها في عام 2017 لتصل إلى 4,745.943 مليون دينار، وبنسبة 32.82% من إجمالي المستوردات، ويعود السبب في ذلك لما شهده الأردن من قدوم عدد كبير من اللاجئين السوريين (بسبب الحرب الدائرة هناك).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول رقم (4)، نلاحظ أن معظم مستوردات الأردن من المواد الخام والسلع الوسيطة، وهذا يدل أن الاقتصاد الأردني يعاني من نقص في هذه السلع، فقد كانت في عام 1985 ما يقارب 464.695 مليون دينار، حيث بلغت نسبتها من إجمالي المستوردات 43.25%، وارتفعت في عام 1990 بشكل كبير لتصل إلى 992.905 مليون دينار، وشكلت نسبتها من إجمالي المستوردات 57.53%، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية في ذلك الوقت، مما كلف الأردن ارتفاع في فاتورة المحروقات وبداية حرب الخليج الثانية (غزو العراق)، مما أدى إلى انخفاض المعونات الخليجية من النفط الخام والمشتقات النفطية، أما في عام 2004 فقد بلغت قيمة مستوردات الأردن من المواد الخام والسلع الوسيطة 3,279.843 مليون دينار، لتشكل بذلك ما نسبته 56.56% من إجمالي المستوردات، وذلك عائد إلى تزايد الطلب على المستلزمات الأساسية لتلبية احتياجات الصناعات المحلية، علاوة على تعزيز البنية التحتية للاقتصاد في ظل تزايد حركة النشاط العمراني، وفي عام 2014 وصلت إلى أعلى مستوياتها حيث بلغت 9,587.189 مليون دينار، وبلغت نسبتها 58.89% من إجمالي المستوردات، نتيجة إلى ارتفاع مستوردات الأردن من المشتقات النفطية، أما في عام 2017 فقد وصلت إلى 6,928.127 مليون دينار أردني، وبنسبة 47.82% من إجمالي المستوردات، وعائد ذلك إلى ارتفاع مستوردات الأردن من النفط الخام ومشتقاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما مستوردات الأردن من السلع الرأسمالية خلال فترة الدراسة، فقد مرت بمراحل تذبذب عديدة، فقد كانت 201.331 مليون دينار في عام 1985، مشكله ما نسبته 18.74% من إجمالي المستوردات، لتبقى على نفس المستوى تقريباً حتى وصلت إلى 259.723 مليون دينار في عام 1990، بنسبة 15.05% من إجمالي المستوردات، وفي عام 2000 وصلت إلى 575.636 مليون دينار، بنسبة من 17.66% إجمالي المستوردات وذلك عائد إلى زيادة مستوردات الأردن من الآلات والمعدات وسائل النقل، لتقفز بعد ذلك إلى ما يقارب 2,124.736 مليون دينار أردني في عام 2008، وشكلت نسبتها من إجمالي المستوردات 17.62%، وذلك نتيجة إلى ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية في الأسواق العالمية، حتى وصلت إلى أعلى مستوياتها في عام 2017 حيث بلغت 2,549.438 مليون دينار أردني.

3-4-2 التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية (1985-2017):

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5)، إلى التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية خاصة أهم الشركاء التجاريين خلال فترة الدراسة، وتشير البيانات إلى إن مستوردات الأردن من الدول العربية بلغت في عام 1985 263.573 مليون دينار، لترتفع في عام 1996 إلى 761.819 مليون دينار، وذلك نتيجة إلى ارتفاع مستوردات الأردن من العراق والسعودية، وفي عام 2004 ارتفعت إلى 1,775,959 مليون دينار أردني، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى التسهيلات التجارية التي أبرمت بين الدول العربية، وفي إطار اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي عام 2012 وصلت إلى أعلى مستوياتها حيث بلغت قيمة المستوردات من الدول العربية 5,260.946 مليون دينار، ويعود ارتفاع مستوردات الأردن إلى انخفاض معدل تدفق الغاز المصري والاستعاضة عنه بالمشتقات النفطية، وانخفضت عام 2017 حيث بلغت قيمتها 3,470.357 مليون دينار، وذلك بسبب الأزمة السورية وإغلاق الحدود بين سوريا والأردن (تقارير البنك المركزي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما مستوردات الأردن من دول الإتحاد الأوروبي فقد بلغت 341.267 مليون دينار في عام 1985، لترتفع في عام 1996 إلى 963.627 مليون دينار، وبعد توقيع الأردن اتفاقية الشراكة الأوروبية في عام 2000 حيث قفزت المستوردات إلى 1,047.188 مليون دينار، ثم استمرت بالارتفاع لتصل في عام 2013 إلى أعلى مستوياتها بقيمة 3,398.825 مليون دينار نتيجة إلى توقيع اتفاقية بين الأردن والاتحاد الأوروبي، والاتفاق على إزالة التعرفة الجمركية على مستوردات الأردن من المنتجات الزراعية المصنعة باستثناء اللحوم والدواجن، بين 2013 و 2017 حيث وصلت إلى 3,153.299 مليون دينار.

أما بالنسبة لمستوردات الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أحد أهم الشركاء التجاريين للأردن، فقد كانت 128.045 مليون دينار في عام 1985، وارتفعت إلى 311.492 مليون دينار في عام 1993، وفي عام 2005 ارتفعت مستوردات الأردن من الولايات المتحدة إلى ما يقارب 416.989 مليون دينار، نتيجة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب المحلي لتلبية متطلبات النشاط الاقتصادي، وارتفعت في عام 2017 لتصل إلى أعلى مستوياتها حيث بلغت 1,420.246 مليون دينار أردني .

أما بالنسبة لليابان والصين فلم تكن الأهمية النسبية للمستوردات من هذه الدول ذات الأثر الواضح على مجمل المستوردات الأردنية، حيث بلغت مستوردات الأردن من الصين عام 1985 ما يقارب 13.582 مليون دينار، ومع تطور المنتجات الصينية، ودخولها إلى الأسواق الأردنية تضاعفت مستوردات الأردن من الصين لتصل في عام 2017 إلى ما يقارب 1,962.180 مليون دينار أردني، أما مستوردات الأردن من اليابان فقد كانت 67.813 في عام 1985، ولكن في عام 2017 فقد بلغت 404.704 مليون دينار، وذلك بسبب منافسة المنتجات الصينية للسلع اليابانية في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٥): التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية للفترة (1985-2017)

مليون دينار

السنة	المجموع العام	الدول العربية	دول الأتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين الشعبية	الهند	اليابان	البلدان الأخرى
1985	1,074,445	263,573	341,267	123,014	128,045	13,582	1,781	67,813	135,370
1986	850,199	172,208	319,352	60,215	75,529	11,243	4,927	66,642	140,083
1987	915,555	233,774	311,041	66,583	93,389	14,363	1,438	55,664	139,303
1988	1,022,469	261,681	324,315	87,526	128,860	17,575	2,786	54,142	145,584
1989	1,230,010	337,257	397,887	83,874	170,007	21,995	8,733	45,759	164,498
1990	1,725,828	438,405	531,408	107,843	299,480	25,020	22,134	54,320	247,218
1991	1,710,463	338,628	552,544	104,546	178,157	29,149	53,480	61,115	392,844
1992	2,214,002	461,967	698,716	156,173	246,153	52,147	31,206	132,193	435,447
1993	2,453,625	498,825	814,351	170,853	311,492	50,585	43,476	123,618	440,425
1994	2,362,583	530,519	838,152	162,139	232,545	62,519	38,895	93,613	404,201
1995	2,590,250	608,545	859,261	165,489	240,512	58,986	48,689	91,441	517,327
1996	3,043,556	761,819	963,627	183,081	294,904	63,630	52,653	12,924	710,918
1997	2,908,085	683,040	946,995	195,116	274,980	72,329	54,296	147,673	533,656
1998	2,714,374	521,589	887,829	194,833	258,072	71,973	48,899	158,936	572,243
1999	2,635,207	569,335	834,939	173,062	259,655	83,742	42,329	166,233	505,912
2000	3,259,404	773,740	1,074,188	173,957	321,982	125,642	45,596	127,769	616,530
2001	3,453,729	823,158	1,113,911	171,934	280,722	168,625	52,056	124,106	719,217
2002	3,599,160	907,847	1,063,850	160,521	278,608	236,853	58,271	112,447	780,763
2003	4,072,008	1,121,810	1,109,594	166,994	276,223	322,438	60,283	141,525	873,141
2004	5,799,241	1,775,959	1,418,499	292,835	393,924	489,336	103,235	189,926	1,135,527
2005	7,442,864	2,515,983	1,834,667	388,278	416,989	686,691	104,368	210,409	1,285,479
2006	8,187,725	2,930,286	1,928,210	342,653	393,293	860,390	126,090	253,368	1,353,435
2007	9,722,194	3,210,642	2,366,213	597,598	449,021	928,247	215,086	291,979	1,663,408
2008	12,060,895	4,000,013	2,541,474	996,272	551,110	1,252,224	357,272	348,952	2,013,578
2009	10,107,696	3,238,291	2,125,435	597,643	707,326	1,112,967	212,189	374,429	1,739,416
2010	11,050,126	3,849,933	2,277,937	475,694	615,623	1,188,598	275,289	343,509	2,023,543
2011	13,440,215	4,947,696	2,742,887	788,487	861,355	1,317,428	360,158	258,996	2,163,208
2012	14,733,749	5,260,946	2,578,842	947,810	977,504	1,416,419	506,829	277,528	2,767,872
2013	15,667,344	4,809,341	3,398,825	847,648	969,292	1,620,145	789,865	341,622	2,890,604
2014	16,280,189	4,888,752	3,205,541	1,223,331	937,581	1,705,877	869,622	395,537	3,053,947
2015	14,537,182	3,714,456	3,137,173	801,449	894,660	1,874,650	401,481	423,366	3,289,947
2016	13,720,374	3,138,211	3,288,428	539,635	952,204	1,911,672	331,915	449,241	3,109,068
2017	14,488,605	3,470,357	3,153,299	477,512	1,420,246	1,962,180	355,830	404,704	3,244,477

المصدر: البنك المركزي الأردني، http://www.cbj.gov.jo.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-3 التكوين الرأسمالي:

الجدول رقم (6): التكوين الرأسمالي وسعر الفائدة في الأردن (1985-2017)

مليون دينار.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	التكوين الرأسمالي	سعر الفائدة الحقيقي %	نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي%
1985	1970.5	413.47	5.69	%20.98
1986	2240.5	442.52	7.50	%19.75
1987	2286.7	514.21	7.71	%22.49
1988	2349.5	532.18	0	%22.65
1989	2425.4	561.13	0	%23.14
1990	2760.9	847.59	-7.94	%30.69
1991	2958.0	737.02	-0.42	%24.92
1992	3610.5	1206.89	3.04	%33.43
1993	3884.2	1420.75	3.54	%36.58
1994	4357.4	1449.11	3.73	%33.26
1995	4714.7	1551.97	5.73	%32.92
1996	4911.3	1497.29	2.26	%30.49
1997	5137.4	1319.84	5.92	%25.69
1998	5609.9	1222.27	5.23	%21.79
1999	5778.1	1244.52	7.31	%21.54
2000	5998.6	1339.48	5.87	%22.33
2001	6363.7	1338.07	3.44	%21.03
2002	6794.0	1363.38	2.11	%20.07
2003	7228.8	1504.35	0.37	%20.81
2004	8090.7	2213.16	-0.07	%27.35
2005	8925.4	3043.64	0.00	%34.10
2006	10675.4	3021.13	-1.13	%28.29
2007	12131.4	3671.90	0.86	%30.27
2008	15593.4	4661.60	-8.28	%29.89
2009	16912.2	4447.90	4.90	%26.29
2010	18762.0	4787.00	-1.66	%25.52
2011	20476.6	4754.00	-0.71	%23.22
2012	21965.5	5099.70	-0.32	%23.22
2013	23851.6	4984.98	0.14	%20.89
2014	25437.1	5507.40	1.21	%21.65
2015	26637.4	5598.40	3.96	%21.02
2016	27444.8	5392.60	3.84	%19.65
2017	28448.5	5807.36	0.50	%20.41

المصدر: البنك المركزي الأردني، http://www.cbj.gov.jo.

تم إحتساب النسب من قبل الباحثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6)، إلى التكوين الرأسمالي في الأردن خلال فترة الدراسة، حيث تشير البيانات أن قيمة التكوين الرأسمالي كانت في عام 1985 ما يقارب 413.47 مليون دينار، ليُشكل ما نسبته 20.98% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت قيمة التكوين الرأسمالي في عام 1992 لتصل إلى 1,206.89 مليون دينار، وشكلت نسبتهُ للناتج المحلي الإجمالي 33.43%، وعائد هذا الارتفاع الكبير في قيمة التكوين الرأسمالي نتيجة لعودة بعض العاملين من الخارج بعد حرب الخليج حيث قاموا ببعض الإستثمارات، وفي عام 1997 انخفضت قيمة التكوين الرأسمالي في الأردن لتصل إلى 1,319.84 مليون دينار لتشكل ما نسبته 25.96% من الناتج المحلي الإجمالي، وعائد ذلك الانخفاض نتيجة لتعثر العملية السلمية والانعكاسات السلبية للظروف الإقليمية غير المواتية، حيث حقق مؤشر قيمة الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار نمواً منخفضاً، أما في عام 2004 فقد ارتفع التكوين الرأسمالي إلى 2,213.16 مليون دينار، حيث شكلت نسبتهُ للناتج المحلي الإجمالي 27.35%، ويعود سبب هذا الارتفاع نتيجة لتطور ونمو التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة للأردن بفعل الجهود الترويجية التي اتخذتها الحكومة الأردنية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي عام 2008 ارتفع ليصل إلى 4,661.60 مليون دينار، ليشكل ما نسبتهُ 29.89% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك الارتفاع عائد إلى إصدار الأردن عدد من القوانين والأنظمة الهادفة إلى تحسين البيئة الاستثمارية، واستمرت بالارتفاع إلى عام 2017 لتصل قيمة التكوين الرأسمالي في الأردن إلى أعلى مستوياتها حيث بلغت 5,807.36 مليون دينار، لتصل نسبتهُ للناتج المحلي الإجمالي 20.41%، وعائد هذا الارتفاع إلى إن الحكومة أقرت عدداً من الإجراءات والتشريعات الرامية إلى إيجاد بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا إلى جانب تنظيم سوق العمل وارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية (تقارير البنك المركزي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (6)، بأن قيمة سعر الفائدة الحقيقي على الإيداعات لأجل في عام 1985 كانت 5.69%، وارتفع سعر الفائدة الحقيقي على الإيداعات لأجل في عام 1999 ليصل إلى ٧,٣١% ويعود سبب الارتفاع للمحافظة على الاستقرار النقدي للمملكة، أما في عام ٢٠٠٤ انخفض سعر الفائدة الحقيقي على الإيداعات لأجل ليصل إلى 0.07%، ويعزى السبب إلى تحفيز الاقتراض وإعطاء زخم إضافي للنشاط الاقتصادي في المملكة وهذا بدوره سيزيد من تفاؤل المستثمرين ويحسن من توقعاتهم المستقبلية، وانخفض سعر الفائدة الحقيقي على الإيداعات لأجل في عام 2008 ليصل إلى 8.28% ويعود سبب الانخفاض للسيطرة على التضخم وتنشيط النمو الاقتصادي، أما في عام 2017 فقد بلغ معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإيداعات لأجل 0.50%، وذلك لهدف المحافظة على معدلات التضخم ضمن مستويات مناسبة والمحافظة على متانة الجهاز المصرفي وحماية حقوق المودعين والمساهمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
التحليل القياسي

1-4 منهجية الدراسة:

قامت الباحثة خلال هذا الفصل بالتطرق إلى التعريف بالمنهج التحليلي الأمثل الذي يخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي تم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم طبيعة البيانات المستخدمة بالدراسة، وأخيراً توضيح النتائج والاستنتاجات التي تم الحصول عليها والخروج بمجموعة من التوصيات.

2-4 النموذج القياسي ومتغيرات الدراسة:

تعتبر النماذج القياسية إحدى الوسائل المستخدمة في عمليات التقدير والتقييم والمتابعة الكمية لأداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتعرف على آلية التأثير فيما بينها، اعتماداً على النظريات الاقتصادية والاختبارات الإحصائية المناسبة لذلك، ولأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، تطلب استخدام نموذج قياسي مناسب يبين أهم العوامل التي تؤثر على التكوين الرأسمالي وهي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأنه يعكس أداء ونشاط الدولة الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، والادخار (S) من أجل تمويل عمليات الاستثمار، وسعر الفائدة (R) لأنه المحدد للمبالغ المقترضة لأجل الاستثمار وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة فكلما انخفضت أسعار الفائدة كلما أدى ذلك للمزيد من الاقتراض فعندما تنخفض أسعار الفائدة يؤدي ذلك لمزيد من الاستثمار على النحو الآتي (عرقوب، 2008) و (Leff, 1988).

$$I = F(GDP, S, R) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخدمة لأهداف الدراسة ومن اجل إظهار اثر هيكل التجارة الخارجية على التكوين الرأسمالي الإجمالي تم إضافة كل من المتغيرات: صادرات السلع الاستهلاكية (XC)، وصادرات السلع الرأسمالية (XK)، ومستوردات السلع الاستهلاكية (MC)، ومستوردات السلع الرأسمالية (MK) إلى النموذج (1) ليصبح على النحو الآتي:

$$I = F(GDP, S, R, XC, XK, MC, MK) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

ولأخذ المتغيرات بالقيم الحقيقية لها، تم أخذ سعر الفائدة الحقيقي، وهو عبارة عن سعر الفائدة الاسمي مطروح منه معدل التضخم، وأما بالنسبة للمتغيرات الأخرى، تم قسمة المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتم إضافة المتجه الزمني (T) للدلالة على التغيرات التي تحدث للتكوين الرأسمالي عبر الزمن وعليه يصبح النموذج النهائي كالتالي:

$$\frac{I}{GDP} = f\left(\frac{S}{GDP}, RR, \frac{\mathrm{XC}}{\mathrm{GDP}}, \frac{\mathrm{XK}}{\mathrm{GDP}}, \frac{\mathrm{MC}}{\mathrm{GDP}}, \frac{\mathrm{MK}}{\mathrm{GDP}}, \mathrm{T}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

وبعد إعادة كتابه النموذج (3) يصبح شكل النموذج كما يلي :

$$\left(\frac{I}{GDP}\right)_i = \beta_0 + \beta_1\left(\frac{S}{GDP}\right)_i + \beta_2 RR_i + \beta_3\left(\frac{XC}{GDP}\right)_i + \beta_4\left(\frac{XK}{GDP}\right)_i + \beta_5\left(\frac{MC}{GDP}\right)_i + \beta_6\left(\frac{\mathrm{MK}}{\mathrm{GDP}}\right)_i + \beta_7 \mathrm{T}_i + e_i \ldots\ldots 4$$

حيث أن:

$\frac{I}{\mathrm{GDP}}$: نسبة التكوين الرأسمالي (الاستثمار) للناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{\mathrm{S}}{\mathrm{GDP}}$: نسبة الادخار للناتج المحلي الإجمالي.

RR : سعر الفائدة الحقيقي على الإيداعات لأجل.

$\frac{\mathrm{XC}}{\mathrm{GDP}}$: نسبة الصادرات الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{\mathrm{XK}}{\mathrm{GDP}}$: نسبة الصادرات الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{\mathrm{MC}}{\mathrm{GDP}}$: نسبة المستوردات الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$\frac{MK}{GDP}$: نسبة المستوردات الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي.

T: المتجه الزمني.

e : معامل الخطأ العشوائي.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7$: معلمات النموذج.

3-4 الاختبارات الإحصائية:

بعد الحصول على البيانات اللازمة للتحليل تم إجراء جميع الاختبارات الإحصائية[1] المناسبة لها من اجل اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج غير زائفة خدمة لأهداف الدراسة ومن ثم الخروج بتوصيات مناسبة.

1-3-4 اختبار جذر الوحدة:

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات باختبار استقرار السلاسل الزمنية وذلك تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف كون معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تعاني من عدم الاستقرار، وبناءا على نتائج الاستقرار يتم اختيار منهجية تحليل مناسبة، وبذلك يتم الحصول على انحدار ذو نتائج يمكن الاعتماد عليها من حيث اختبارات (t, F) وقيمة معامل التحديد (R^2)، كونه في حال تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) على بيانات غير مستقرة سوف يتم الحصول على نتائج لا يمكن الاعتماد عليها وقد تكون مقبولة إحصائياً ولكنها لا تعطي تفسيراً اقتصادياً ذا معنى أو العكس.

[1]- تم الاعتماد على برمجية (E-views) لإجراء جميع الاختبارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولاختبار استقرار البيانات قامت الدراسة بتطبيق اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF)، والذي يعتمد على تقدير النموذج الآتي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث يعبر y_t عن متغيرات الدراسة في السنة t، u_t حد الخطأ، وتشير m إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء ارتباط حد الخطأ، وحسب اختبار ديكي _ فولر الموسع (ADF)، تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت قيمة ديكي _ فولر المحسوبة (بالقيمة المطلقة) أكبر من قيمة ديكي _ فولر ألجدوليه (بالقيمة المطلقة)، فعندها يتم رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم استقرار السلسلة الزمنية($\mathbf{H_0: B = 1}$)، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى استقرار السلسلة الزمنية، إما إذا كانت النتيجة غير ذلك، فعندها تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة أي نقبل الفرضية العدمية (Guajarati & Proter, 2009).

الجدول رقم (٧): نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للاستقرار.

المتغير	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية			فترة الإبطاء	درجة الاستقرار
		القيمة الحرجة 1%	القيمة الحرجة 5%	القيمة الحرجة 10%		
I/GDP	-6.372	-2.641	-1.952	-1.610	0	مستقرة عند الفرق الأول بمستوى معنوية (1%)*
S/GDP	-2.885	-2.641	-1.952	-1.610	1	مستقرة عند المستوى بمعنوية (1%)*
Rr	-9.588	-2.653	-1.953	-1.609	0	مستقرة عند الفرق الأول بمستوى معنوية (1%)*
Xc/GDP	-3.923	-2.461	-1.952	-1.610	0	مستقرة عند الفرق الأول بمستوى معنوية (1%)*
Xk/GDP	-4.851	-2.644	-1.955	-1.609	1	مستقرة عند الفرق الأول بمستوى معنوية (1%)*
Mc/GDP	-5.952	-2.641	-1.952	-1.610	0	مستقرة عند الفرق الأول بمستوى معنوية (1%)*
Mk/GDP	-5.720	-2.641	-1.952	-1.610	0	مستقرة عند الفرق الأول بمستوى معنوية (1%)*

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات Eviews–10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد تطبيق اختبار (ADF) ومن خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٧) تبين أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول ما عدا نسبة الادخار للناتج المحلي الإجمالي فقد كانت مستقرة عند المستوى بمعنوية 1%، وبناءاً على نتائج الاستقرار لا يمكن الحصول على تقديرات تتصف بالصفات المرغوبة من حيث عدم الانحياز والكفاءة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، لذلك سوف يتم الانتقال لاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لاختيار منهجية مناسبة لتقدير نموذج الدراسة.

4-3-2 اختبار التكامل المشترك:

يستخدم اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود مزيج خطي يتصف بالاستقرار من مجموعة سلاسل زمنية غير مستقرة عند مستواها، وفي حالة وجود هذا المزيج فأنه من الممكن وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وفي حال عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فأن العلاقة التوازنية في المدى الطويل تبقى مثاراً للشك، ولتحديد وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة تم الاعتماد على اختبار جوهانسن (Johanson) الذي يقوم على معيارين إحصائيين وهما: معيار الأثر (Trace test- λ trace) ومعيار القيمة العظمى (Max eigenvalue test) (النوايسة، 2015).

الجدول رقم (٨): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

الفرضية الصفرية	إحصائية الأثر	القيمة الحرجة	إحصائية القيمة العظمى	القيمة الحرجة
$r = 0$	130.4456	125.6154	50.51656	46.23142
$r \leq 1$	79.92907	95.75366	30.55488	40.07757
$r \leq 2$	49.37419	69.81889	16.73370	33.87687
$r \leq 3$	32.64049	47.85613	16.31590	27.58434
$r \leq 4$	16.32459	29.79707	9.082349	21.13162
$r \leq 5$	7.242244	15.49471	4.202866	14.26460
$r \leq 6$	3.039378	3.841466	3.039378	3.841466

r : عدد متجهات التكامل المشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٨) الذي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، وجود علاقة تكاملية واحدة على الأقل عند مستوى الدلالة 5% وذلك حسب معياري (Trace test) و(Max-Eigen test)، ونظراً لعدم استقرار البيانات على المستوى جميعاً، ووجود تكامل مشترك بينها، تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (Fully Modified least squares FM-OLS) لتقدير نموذج الدراسة، ولكن قبل ذلك تم اختبار فترات التباطؤ المناسبة في التحليل.

3-3-4 اختبار فترات الإبطاء:

يتم إجراء هذا الاختبار لاختيار عدد فترات التباطؤ الأمثل في اختبار العلاقة بين المتغيرات، وذلك اعتماداً على معيار Akaike ومعيار Schwars ومعيار Hannan Quinn information criterion، ومعيار Final Prediction Error، وتختار هذه المؤشرات الفترة المناسبة التي تكون فيها قيمة هذه المؤشرات أقل ما يمكن، وأيضاً معيار Sequential modified LR test statistic، الذي يختبر فرضية أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائياً باستخدام توزيع كاي (x^2) انطلاقاً من أكبر عدد فترات إبطاء زمني، ويتوقف عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة، بالإضافة إلى معيار Log-likelihood الذي يأخذ أعظم قيمة له (الزيود، 2017)، يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (٩)، أن عدد فترة الإبطاء التباطؤ المناسبة هي لفترة واحدة وذلك اعتمادا على معياري (AIC, SC) الأكثر استخداماً في الدراسات.

الجدول رقم (٩) :نتائج اختبار فترات التباطؤ.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	400.1250	NA	3.96e-21	-27.11207	-26.78203	-27.00871
1	504.3983	151.0165*	9.71e-23*	-30.92402*	-28.28373*	-30.09711*

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات Eviews-10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-3-4 طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً:

تتميز طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FM-OLS) والتي قُدمت من قبل Philips و Hansen عام 1990، بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد المتداخل (Endogeneity)، بين المتغيرات، وذلك من خلال تعديل المتغير التابع وحد الخطأ، ومشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وبذلك يكون تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا مراعياً للتعديلين السابقين[٢] (Maddala and Kim, 1998) و (Hong and Wagner, 2011) و (Vogelsang and Wagner, 2014)، علماً بأن هذه الطريقة تراعي عدم سكون بيانات السلاسل الزمنية عند المستوى نفسه لمتغيرات المعادلة المطلوبة، ولا تتطلب أخذ الفرق الأول أو الثاني إذا تبين أن هنالك تكاملا مشتركا بين متغيرات المعادلة المطلوبة، وكذلك تقوم هذه الطريقة بتقدير معادلة واحدة (Single equation estimation technique)، بخلاف نموذج تصحيح الخطأ، وقد أثبتت الدراسات أن هذا الأسلوب أفضل في التقدير، من الأسلوب المتبّع بطريقة نموذج تصحيح الأخطاء (Athukorala and Riedel, 1994).

الجدول رقم (١٠): نتائج تقدير نموذج الدراسة

المتغير التابع: I/GDP			
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	القيم التائية	مستوى المعنوية الإحصائية
C	0.1304	3.8820	0.0009
S/GDP	0.00001	3.1338	0.0052
RR	-0.0025	-2.4223	0.0250
XC/GDP	0.2937	1.4750	0.1558
XK/GDP	2.8185	2.0264	0.0563
MC/GDP	-0.1690	-2.5165	0.0238
MK/GDP	1.7901	11.3389	0.0000
T	-0.0109	-5.6954	0.0000
R-Squared=0.887		Adjusted R-Squared=0.842	

المصدر: من أعداد الباحثة بناءً على مخرجات Eviews-10

2- تعد طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً من الطرق الطويلة نسبياً وتحتاج للكثير من التوضيح لخطوات أجرائها، ولكن يمكن تطبقها مباشرة بواسطة البرمجيات مثل microfit، وEviews-10 الذي تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول (10) يتبين لنا وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين نسبة الادخار للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة نسبة الادخار للناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.00001)، ويعزى السبب في ذلك إن زيادة المدخرات تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، أما سعر الفائدة الحقيقي فقد تبين أن لها تأثير عكسي وذو دلالة إحصائية على التكوين الرأسمالي، أي أن زيادة سعر الفائدة الحقيقي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى انخفاض نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.0025) ويعود السبب في ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة الاستثمار ويتسبب في خفض حجم الاستثمارات.

وبالعودة إلى نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (10) تبين عدم وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لنسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي على نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.293) وحدة، وتبين أيضاً وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية بين نسبة صادرات السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة نسبة صادرات السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، ستؤدي إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2.818) ويعود السبب أن زيادة الصادرات الرأسمالية تحتاج إلى حجم استثمارات كبيرة نظراً لطبيعتها والتي تعتبر من الصناعات الثقيلة ذات رأس المال العالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من خلال الجدول رقم (10) وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية بين نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى انخفاض نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.1690) ويعود السبب إلى إن زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية تؤدي إلى تسرب العملات الأجنبية للخارج، كما يتبين أن هناك تأثير إيجابي وبدلالة إحصائية بين نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي بمقدار (1.790) ويعزى السبب إلى إن زيادة المستوردات من هذه السلع تذهب إلى الإنتاج أي زيادة الاستثمارات.

وتجدر الإشارة هنا إلى قيمة معامل التحديد في نموذج الدراسة بلغ 0.88 وتبين معامل التحديد المعدل 0.84 وهذا يشير إلى إن النموذج مقبول وذو قوة تفسيرية مرتفعة، بالإضافة إلى إنه تم اختبار استقرار النتائج بأستخدام اختبار كوزم للتأكد من أن المتغيرات لا تغير سلوكها عبر الزمن أي لا يوجد قفزات أو تغيرات مفاجأة في البيانات، ومن خلال الشكل رقم (٣) والذي يبين أن منحنى النموذج المقدر يقع ضمن مجال انحرافيين معياريين طوال فترة الدراسة مما يعني إن المعلمات مستقرة خلال تلك الفترة ولا داعي لتجزئتها (Greene, 2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٣): اختبار كوزم

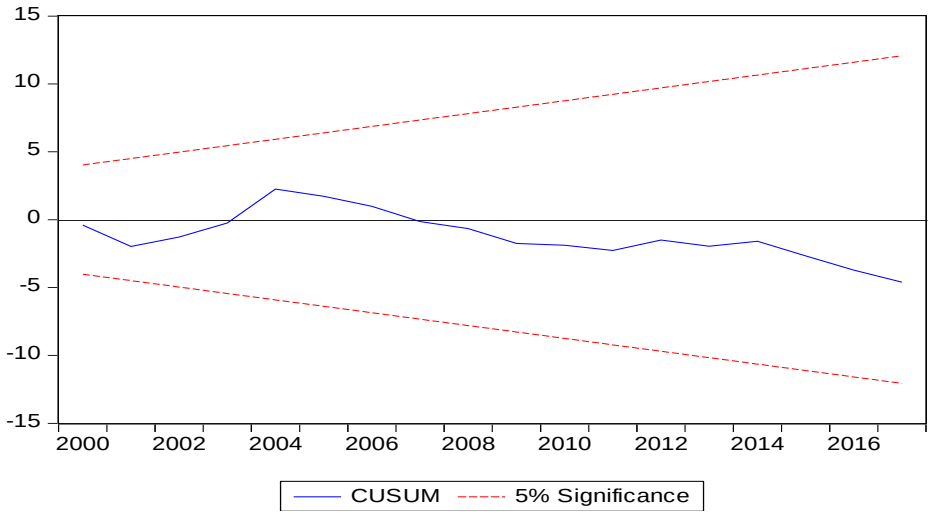

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج:

على ضوء الاختبارات التي قاتم بها الباحثة للوصول إلى تقدير النموذج يمكن أن تلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:-

1- وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية بين نسبة الادخار للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة نسبة الادخار للناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي بمقدار (0.00001).

2- عدم وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية بين نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي.

3- وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية بين سعر الفائدة الحقيقي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي أن تغير سعر الفائدة الحقيقي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى تغير نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.0025).

4- وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية بين نسبة الصادرات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة نسبة الصادرات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة، ستؤدي إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي بمقدار (2.818).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية بين نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية للناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى انخفاض نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.1690).

6- وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية بين نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي الإجمالي ونسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة نسبة المستوردات من السلع الرأسمالية للناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة، سيؤدي إلى زيادة نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.7901).

٢-٥ التوصيات:

بناءاً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فأنها توصي بما يأتي:-

1- العمل على استغلال المستوردات من السلع الرأسمالية في عمليات الإنتاج، لأنها تعمل على زيادة التكوين الرأسمالي في الأردن.

2- العمل على خفض المستوردات من السلع الاستهلاكية ومحاولة إحلالها بالإنتاج المحلي نتيجة لأثرها السلبي على التكوين الرأسمالي في الأردن .

٣- تشجيع قطاع الصادرات وإعطاءه مزيداً من الإعفاءات لاسيما الصادرات الرأسمالية، نظراً لتأثيرها الإيجابي على التكوين الرأسمالي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

_ ابن لغيصم، سعود عبدالله عواد (2011). **أثر التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية على التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

_ أمين، خلادي، محمد، وكامش (2014). **الغش والتهرب الضريبي**، قسم العلوم التجارية تخصص المالية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

– الزوكة، محمد خميس (1988). **جغرافية النقل**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

– الهزايمة، محمد أحمد (1993). **أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

_ الرفاعي، عبد الهادي (2014). **أثر سعر الفائدة في مبيعات شهادات الاستثمار واستردادتها في مصرف التسليف الشعبي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث، سوريا.

_ البنك الدولي (2015). **مفهوم التكوين الرأسمالي**، الموقع الألكتروني للمجموعة، http://www.albankaldawli.org

_ الجمل، جمال جويدان (2003). **كتاب التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، شارع الملك حسين، مجمع الفحيص التجاري، عمان، الأردن.

_ الزيباري، هاشم محمد سعيد (2010). **الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الإتحاد الأوروبي وأثره في النمو الاقتصادي**، مركز الدراسات الإقليمية، ابن الأثير للطباعة والنشر، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_ الزيود، عبدالله، (2017). **أثر هيكل التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية ، الأردن.

_ السريتي، محمد أحمد (2009). **كتاب اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر.

_ السريتي، محمد أحمد (2010). **كتاب التجارة الدولية**، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر.

_ الشمري، محمد ضاهر دبوس (2014). **الترابط بين الواردات والصادرات حالة الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

_ الصطوف، محمد الحسين (2014). **العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي الفعلي في سورية**، مجلة جامعة البعث، سورية.

_ العرب، محمد عز مصطفى (2003). **النظرية البحتة في التجارة الخارجية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

–النوايسة، عبدالله نواف (2015). **التجارة الخارجية وأثرها على الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

_ العموش، أحمد سليمان علي (2002). **أثار العولمة على قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

_ المصري، خالد محمد علي (2015). **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي: حالة الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_ الجومرد، أثيل عبد الجبار، ومثنى عبد الرزاق الدباغ (1995). **أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية** ، مجلة تنمية الرافدين، العراق.

_ الحاج، طارق (1998). **كتاب علم الاقتصاد ونظريته**، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن.

_ الرواشدة، عصام (2007). **أثر هيكل التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

_ بهنام، سمير حنا (2011). **أثر التجارة الخارجية في النمو الإقتصادي للدول النامية**، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق.

– تقارير البنك المركزي، النشرة السنوية (1985- 2017). http://www.cbj.gov.jo

_ جويد، رائد فاضل (2013). **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العراق.

– حلس، مازن أحمد (2016). **فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر–غزة، فلسطين.

_ حشيش، عادل (2000). **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، بيروت.

_ داوود، حسام علي، أبو خضير، أيمن، وصوفان، عبد الله (2002). **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

_ رهبان، عبد الرؤوف (2003). **جغرافية التجارة الخارجية**، جامعة دمشق، سوريا.

_ زغير، فراس كامل (2015). **أثر تنمية الصادرات على الميزان التجاري الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

_ عبد الحميد، حمشة (2013). **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراعية**– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

_ عبد السلام، رضا (2010). **كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية**، المكتبة العصرية والتوزيع، مصر.

_ عبيدات، محمد (1989). **كتاب التصدير والأستيراد بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

_ عليمات، محمد عطا الله (2018). **أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

_ عوض، طالب محمد (1995). **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، عمان، الأردن.

–عبد العظيم ، حمدي (2000). **اقتصاديات التجارة الدولية ، عمان** : دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن.

–عرقوب، نبيلة (2012). **محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي – دراسة نظرية وقياسية**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.

_ محمد، حاكم محسن (2005). **تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الأجنبي في العراق**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العراق.

_ وفا، عبد الباسط (2000). **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

- Albiman, masoud, Suleiman , (2016) , **The Relationship among Export, Import, Capital Formation and Economic Growth in Malaysia** , university sultan zain al-abidin, Department of Economics and Management Science.

- Athukorala, P., and Riedel, J., (1994), **Demand and supply factors in the determination of NIE Exports**: A Simultaneous Error- Correction Model Hong Kong: A Comment, The Economic Journal**.**

- Balassa, B (1990). **Incentive Policies and Export Performance in Sub-Saharan African**, World Development, Vol.18.

- Chand, smriti (2017). **"The Meaning and Definition of Foreign Trade or International Trade – Explained**, http://www.yourarticlelibrary.com

-Dickey and Fuller(1981) likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root, Econometric, 49,4,pp.1057.

_ ELI, Heckscher (1919**). The effect of foreign trade on the distribution of income**, Ekonomisk Tidskrift.

-Gujarati, D.N, Porter, D.C. (2009), **basic econometrics**, the McGraw-Hill, international edition, 5^{th}, edition.

_ Hume, David (1776). **"On automatic adjustment",** in Richard cooper (ed), international finance, London: Penguin.

- Hong, S., and Wagner, M., (2011), Cointegrating polynomial regression, fully modified OLS estimation and inference**, institute for advanced studies**, Vienna.

-Iftikhar, Sana (2016). **Gross Domestic Capital Formation, Exports and Economic Growth,** Journal of Economics and Sustainable Development, Pakistan.

-8-Johansen (1995).Likelihood-Based Inference. in Co integrated Vector Autoregressive Models (New York: Oxford University Press).

- Leff, Nathaniel, H (1988**). estimating investment and savings functions for developing countries, with an application to Latin America**, international economic journal, Columbia University.

- Maizels , (1971), **growth and trade**, first Edition , the syndics of the Cambridge university Press.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Maddala, G., (1998), **introduction to econometrics**, Macmillan publishing company, New York.

-Nathaniel, ozuagwu (2016). **Impact of Capital Formation on the Economic Development of Nigeria,** Dept. Forestry/Evironmental Mgt, Imo State Polytechnic, Nigeria.

-Onyinye, Nweke Godwin, Odo, Anoke (2017). **Effect of Capital Formation on Economic Growth in Nigeria**, Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Nigeria.

- Ozurumba, Benedict Anayochukwu (2014**). Capital Formation and Economic Growth in Nigeria**, Global Journal of HUMAN-SOCIAL SCIENCE: E, Federal University, Nigeria.

- Phillips, Peter C,. and Hansen, Bruce E., (1990), statistical inference In International Variables Regression With I(1) Processes**, Review of Economic Studies** .

_ Ricardo, David (1951**). "on foreign trade", The works and correspondence of David Ricardo**, Cambridge, UK: Cambridge university press

- Ross, sean, (2018**)." The difference between capital and consumer goods ",**www.investopedia.com

_ Samulson, Paul (1990). **Economics, Mc Graw – hill book**, London.

- Smith, Adam, (1776). **The wealth of nations**. London: Penguin books.

-Seth, tushar (2017**). Meaning capital formation,** http://www.economicsdiscussion.net

- Sun, Peng (2010). **International trade and its effects on economic growth in china**, Korea University and IZA, china.

- Vogelsang T., and Wagner, M., (2014), **Integrated modified OLS estimation and fixed-b inference for cointegrating regression**, journal of econometrics.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com